جامعـــة أحمد دراية أدرار-الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان :علوم اقتصادية، والتسيير و علوم تجارية
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص : مالية وبنوك
الموضوع :

دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية
(دراسة حالة –ولاية أدرار-)

من إعـداد الطالب: **إشـراف الأستاذة:**

عمر مشري **لمطوش لطيفة**

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ المومن عبد الكريم	**أستاذ محاضر "ب"**	**رئيساً**
أ/ لمطوش لطيفة	**أستاذ مساعدة "أ"**	**مقرراً**
أ/ الصديقي عبد الكريم	**أستاذ مساعد "ب"**	**ممتحناً**

الموسم الجامعي 2016- 2017

الموضوع :

دور القطاع الفلاحي فيتحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة–ولاية أدرار–

الفـهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول و الأشكال	**IV**
قائمة المختصرات	**V**
فهرس الملاحق	**VIIII**
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول :إطار نظري حول التنمية المحلية والقطاع الفلاحي	1
تمهيد	2
المبحث الأول :مفهوم ،أبعاد ومؤشرات التنمية المحلية	3
المطلب الأول :نظريات التنمية المحلية	3
المطلب الثاني :أبعاد التنمية الأقتصادية	7
المطلب الثالث:مؤشرات التنمية المحلية	8
المبحث الثاني:مقومات ودعائم القطاع الفلاحي في الجزائر	10
المطلب الأول : مقومات التنمية المحلية	10
المطلب الثاني : ماهية الدعم الزراعي	**13**
المطلب الثالث : الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي	**14**
المبحث الثالث:دورالقطاع الفلاحي في إقتصاديات بعض الدول	**15**
المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الوطن العربي	**15**
المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة العربية	**16**
المطلب الثالث : الفجوة الغذائية العربية	**20**
خلاصة	**25**
الفصل الثاني :الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر	**26**
تمهيد	**27**
المبحث الأول :سياسات الدعم الزراعي و إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	**28**
المطلب الأول : سياسة الدعم الزراعي قبل سنة 2000	**28**

المطلب الثاني : سياسة الدعم الزراعي بداية من سنة 2000 وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	32
المطلب الثالث :تطور سياسة الدعم في إطار المخطط الوطني للضبط والتنمية الريفية	35
المطلب الرابع: تطبيق برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي	37
المبحث الثاني :دور الفلاحة في الإقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة	40
المطلب الأول : دور الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية	40
المطلب الثاني :العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي	40
المطلب الثالث :االأهدافالإقتصادية و الإجتماعية لبرامج التنمية المحلية	41
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي	42
المطلب الأول : العوامل المؤثرة في التنمية المحلية	42
المطلب الثاني :مظاهر التنمية المحلية	43
المطلب الثالث :الصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي	44
خلاصة	45
الفصل الثالث : دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بولاية أدرار	46
تمهيد	47
المبحث الأول:المشاريع المسطرة ونسبة إنجازها في القطاع الفلاحي بالولاية 2013-2016	48
المطلب الأول : الموقع الجغرافي لولاية أدرار	48
المطلب الثاني :المشاريع المنجزة في القطاع الفلاحي بالولاية من 2013-2016	49
المطلب الثالث : العمليات ذات الاولوية في القطاع الفلاحي	49
المبحث الثاني: الإنتاج و التشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار	52
المطلب الأول : الإنتاج النباتي بالولاية من سنة 2005-2015	53
المطلب الثاني :الإنتاج الحيواني بالولاية من سنة 2005-2015	61
المطلب الثالث :التشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدراروودوره في التنمية المحلية	62
خلاصة	63
الخاتمة	64

قائمة المراجع	**68**
الملاحق	**73**
ملخص	**84**

فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	15
2-1	تطور الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من سنة 1995-2003	17
3-1	الميزان التجاري للدول العربية من المواد الزراعية من سنة 1997-2004	19
4-1	تطورالحجم الكمي للفجوة الغذائية للدول العربية لمجموعات سلع أساسية خلال 1995-2003	20
5-1	نسب الإكتفاء الذاتي في الدول العربية من المواد الزراعية من سنة 1997-2004	22
6-1	نسب الإكتفاء الذاتي في الجزائرو السعودية والسودان من مختلف السلع الغذائية من سنة 1997-2004	23
1-3	تقسيم الأراضي من سنة 2005 - 2015	54
2-3	إنتاج نخيل التمور بولاية أدرار من 2005 - 2015	55
3-3	إنتاج الطماطم بولاية أدرارمن سنة 2005 -2015	57
4-3	الإنتاج الحيواني بولاية أدرارمن 2005 إلى 2015	61
5-3	التشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار من سنة 2012-2016	62

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	15
2-1	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي	16
3-1	تطور الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي من سنة1995-2003	17
4-1	الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي من سنة1995-2003	18
5-1	نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية من سنة1995-2003	18
1-3	تقسيم الأراضي بولاية أدرارمن سنة2005 -.2015	54
2-3	إنتاج نخيل التمور بولاية أدرار من سنة 2005 -2015	56
3-3	إنتاج الطماطم بولاية أدرارمن سنة2005-20152	59
4-3	إنتاج البطاطا من سنة 2005- 2015	60
5-3	الإنتاج الحيواني بولاية أدرار من سنة 2005 - 2015	61
6-3	التشغيل السنوي بالقطاع الفلاحي بولاية أدرارمن سنة 2012-2016	62

قائمة المختصرا ت

قائمة المختصرات :

التسمية الكاملة	المختصرات
Fonds special de developpement des regions sahariennes	FSDRS
Fond national de developpement rural	FNDR
Mis en valeur	MEV
Programme de croissance et consolidation economique	PCCE
Superficies attribuees total	SAT
Superficies attribuees utile	SAU
Superficies irriguees	SUP .IRRIGUES
Hectar	HA
Quitaux	QX
Moyen	M

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	**المشاريع المسطرة و نسبة إنجازها في القطاع الفلاحي من 2013/01/01إلى2016/12/31**	**73**

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم .فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها ،من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي ،هي أمة جديرة بالإحترام ،لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ،وإن مشاركة كل الفاعلين في تدبير الشؤون العامة ،سواء كانوا فاعلين منتمين إلى القطاع العمومي ، أو القطاع الخاص ،قاعدة أساسية لأي مشروعية يمكن الحديث عنها في هذا الصدد.

إن إعداد وتنفيذ برامج ومخططات السياسات العمومية، وخصوصا على مستوى تدبير الشؤون العامة المحلية لما تشكله من حلقة مركزية في سلسلة التنمية المندمجة و الشمولية.وإن الرفع من مستوى دخل الأفراد ورفاهيتهم ومن درجة التنمية في المناطق والمدن و الجهات، يمر إذن عبر تبني هذه الإستراتيجية الجديدة ودفع كل المعنيين إلى المشاركة في ذلك .

مشكلة الدراسة :

ومما تقدم نطرح التساؤل التالي :ماهو دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية ؟

وقد تفرعت منه الأسئلة الفرعية التالية:

1 -فيما يتمثل دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية؟

2 -هل إ ستطاع القطاع الفلاحي التخفيف من البطالة على المستوى المحلي؟

3 -مامدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين البنية التحتية للإقتصاد ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتمد على الفرضيات الأتي ذكرها:

1 -يتمثل دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بتحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى السوق المحلي في إنتاج المنتجات الفلاحية،

2 -للقطاع الفلاحي دور في التنمية المحلية ،حيث قام بإمتصاص البطالة ،وزيادة نسبة التشغيل،

3 -كان لتنمية القطاع الفلاحي أثر في شق الطرقات و تحسين البنية التحتية لتسهيل تنقل الفلاحين إلى إستصلاحاتهم.

أهمية الموضوع:

حاولت الجزائر تنمية القطاع الفلاحي لكنها واجهت صعوبات ،وقد تم التركيز في هذا البحث على دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية أدرار.

أهداف الدراسة:

في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى:

- التطرق إلى إطارنظري حول التنمية المحلية والقطاع الفلاحي ،
- عرض الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الحزائر،
- القيام بدراسة حالة القطاع الفلاحي في ولاية أدرار و أثره في التنمية المحلية ،
- مقارنة مجهودات الجزائر في مجال تنمية القطاع الفلاحي ببعض دول الوطن العربي.

أسباب إختيار الموضوع :

- من أسباب إختياري للموضوع هو الميول الشخصي للفلاحة ،والرغبة في التعرف على دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية .
- أهمية التنمية المحلية ودور القطاع الفلاحي بها من أهم الموضوعات التي على الإدارة المحلية و المركزية الإهتمام بها لبلوغ تنمية شاملة .
- تسليط الضوء على المجهودات الوطنية و المحلية في الإرتقاء بالقطاع الفلاحي وتمكينه لدفع عجلة التنمية المحلية و الوطنية .

الدراسات السابقة حول الموضوع:

هناك العديد من الدراسات حول موضوع دور القطاع الفلاحي :

-هيشر أحمد التيجاني ،مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك الإنتاج و الإستغلال للفترة 1974-2012 وتوصل إلى أن قطاع الزراعة كان يساهم في الفترة1974-2012 في التنمية الإقتصادية إلى جانب بقية القطاعات الأخرى،وكان للقطاع العام الإنطلاقة الأولى في هذه المساهمة ليحل بعده القطاع الخاص وسيطر على نشاط الزراعة.

من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة في هذا المجال ،جاء هذا البحث ليدرس دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بأخذ ولاية أدرار نموذجا .

حدود الدراسة (الحدود المكانية والزمانية):

-الحدود المكانية :تتعلق هذه الدراسة بتحليل التنمية المحلية ودور القطاع الفلاحي بها في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار.

- الحدود الزمانية:شملت الدراسة تحليل و مناقشة البيانات للفترة الممتدة من 2005 إلى 2016.

منهج البحث المتبع :

للإجابة عن الإشكالية التي يدرسها هذا البحث تم إتباع ثم إعتماد المنهج الوصفي لوصف و التعريف بالمفاهيم النظرية المتعلقة بهذا البحث وتحليل البيانات في دراسة الحالة .

صعوبات البحث :بعد مدينة أدرار عن ولايات الوطن ،حيث نجد أقرب ولاية لها تبعد عنها ب 600كلم وهذا ما يصعب التنقل و الاحتكاك بالمكتبات الجامعية الوطنية.

خطة البحث :

يشمل هذا البحث على مقدمة عامة، وثلاثة فصول هي كالتالي :

أولا :الفصل الأول :يتطرق إلى إطار نظري حول التنمية المحلية والقطاع الفلاحي ،وقسم لثلاثة مباحث وهي المبحث الأول وتناولنا فيه مفهوم ،وأبعاد ومؤشرات التنمية المحلية ،

والمبحث الثاني تطرقنا لمقومات ودعائم القطاع الفلاحي،

والمبحث الثالث تحدثنا عن دور القطاع الفلاحي في إقتصاديات الدول العربية.

-أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان :الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر وقسم لثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول :سياسات الدعم الزراعي و إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،

المبحث الثاني: دور الفلاحة في الإقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة،

المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي.

أما في ما يخص الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية وتطبيقية للوقوف على دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بولاية أدرار ،وقسم هذا الفصل لمبحثين وهما:

المبحث الأول :المشاريع المسطرة ونسبة إنجازها في القطاع الفلاحي بالولاية في الفترة 2013-2016

والمبحث الثاني:الإنتاج والتشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار.

وختمنا الدراسة بخلاصة ضمت أهم النتائج التي توصلنا إليها ،بلإضافة إلى عدد من التوصيات.

الفصل الأول

إطار نظري حول التنمية المحلية والقطاع الفلاحي

تمهيد

جهدت الأدبيات التنموية على الترويج للتنمية المحلية و أهميتها ،ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاجتماعية ،وشددت هذه الأدبيات على أهمية إعتماد الأسلوب الجديد في العمل الإجتماعي –الإقتصادي محليا،والذي يعتمدأسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية بإستشارة المعنيين بالمشاركة في التخطيط و التنفيذ و تقييم نتائج المشروعات التي تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلي .فباتت التنمية المحلية تشكل ركيزة أساسية ،لتحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق ،وتنفيذ مشروعات البنى الأساسية ،إلى جانب الدور المؤثر في تفعيل الإستثمارات المحلية وخلق فرص العمل .

وانطلاقا مما سبق ، ولدراسة ذلك أكبر تفصيل قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول : مفهوم ، أبعاد مؤشرات التنمية المحلية والقطاع الفلاحي .
- المبحث الثاني : مقومات و دعائم القطاع الفلاحي .
- المبحث الثالث : مكانة القطاع الفلاحي في إقتصاديات بعض الدول .

المبحث الأول: مفهوم ،أبعاد مؤشرات التنمية المحلية و القطاع الفلاحي

تعتبر التنمية المحلية أحد العناصر المساهمة في التنمية الشاملة ،وهذا يفترض بأن يكون هناك رؤية إن لم يكن خطة تنموية شاملة ،وسنتطرق من خلال هذا المبحث لمفهوم لتنمية ونظريات التنمية المحلية ،أبعادها ومؤشراتها.

المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية

أولا– تعريف التنمية المحلية حسب نظريات التنمية

يمكن تعريف التنمية المحلية وفق : نظريات التنمية المحلية: ومن أهم هذه النظريات نذكر الأتي:

أ –نظرية أقطاب النمو **Les pôles de croissance**[1] والتي يمثلها كل من "فرانسو بيرو"، "هيرشمان" وغيرهم.

تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب الذي يعرفه بيرو: "بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة"[2].

1 ANDRE JOYAL .LE DEVELOPEMENT LOCAL.EDITTION DE L'IQRC.PARIS.2002.PP15.16

2 JOSEPH LAUGIE .PIERRE DELFAUD ET CLAUD ET LACOUR ESPACE REGIONALE ET AMEAGEMET DU TERRITOIREEDITION DALLOZ .PARIS 1979 .P29

كما يعرف **فيليب أيدلو** هذه النظرية " بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن وفي آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ....، إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق والنظرية التي تأخذ بعين الإعتبار عدم التساوي بين الفضاءات"[1]

ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد (الفضاء) إلى أقطاب كبيرة غير متاجنسة سيؤدي بالضرورة على البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدول ككل.

ب- هي نظرية القاعدة الإقتصادية: LABASE ECONOMIQUE هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق ،من هذه النظرية أن مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي وفي هذا المجال يقول **كلود لكور**"النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مداخيل، هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو"[2]

تقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية و نشاطات داخلية:

- النشاطات القاعدية هي التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل(قطاع السياحة ...).
- النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية حاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

1 PHIILIPPE AAYDOLOT . ECONOMIE REGONALE URBANE ED.ECONOMICAPARIS1985 P 127
2 JOSEPH LAUGIE .PIERRE DELFAUD ET CLAUD ET LACOUR ESPACE REGIONALE ET AMEAGEMET DU TERRITOIRE OP .P119 .

ج- هي نظرية التنمية من تحت:THEORIE DU DEVELOPEMENT PAR LE BAS

هذه النظرية ترتكز على فكرة تنظيم الإقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الإقتصاد العالمي أهمها إرتفاع أسعار الطاقة (البترول،....) وتكاليف النقل و إنخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من أسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات وإهتمامها أكثر بالجوانب الإجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية التنمية المحلية بأنها " تعبير عن تضامن محلي ،هذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية و الذي يخلق بدوره تنمية إقتصادية "[1].

هذا التعريف يعطي فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة و الذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الإقتصادي و المتمثل في إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبنائها.

1 JEAN-LOUIS GUIGOU .LEDEVELOPEMENT LOCAL .ESPOIRS ET FREINS .IN DEVELOPEMENT LOCAL ET DECENTRALISATION .SOUS LA DERECTION DE BERNARD GUESNIER. ED ECONOMICA.PARIS 1986.P47

من خلال النظريات السابقة يمكن ان أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على انها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية إقتصاديا و إجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومه شاملة و متكاملة[1].

ويمكن أن نعرفها أيضا بأنها تكاتف للجهود الشعبية والحكومية وتعاون بين أفراد المجتمع المحلي قصد تحقيق التنمية المحلية .

1. عبد المطلب عبد الحميد ،التمويل المحلي ،الدار الجامعية ،الأسكندرية ،مصر ، 2001،ص13.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن للتنمية الاقتصادية أبعادا اقتصادية و اجتماعية و سياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد و المجتمع يمكن تلخيصها في مايلي[1]:

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية

يتمثل البعد الإقتصادي للتنمية في إحداث تغيرات في الهياكل الإقتصادية والبنية التحتية ينتج عنها زيادة في الإنتاج و الإنتاجية في مختلف القطاعات الإقتصادية و الإنتقال نحو تحقيق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية والبحث عن أسواق خارجية، فالدول النامية تحتاج إلى تحقيق هذه العمليات لكي تحقق التنمية الإقتصادية التي تؤدي إلى:

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين ؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لأشباع حاجات المواطنين؛

ثانيا :البعد الإجتماعي للتنمية الإقتصادية

يتمثل البعد الإجتماعي للتنمية في التغيرات التي تطرأ على الهياكل الإجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية للتقليل من الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق ،والحد من البطالة وبهذا تغيرت فلسفة التنمية كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى تلبية الحاجات الإنسانية وبذالك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان من خلال زيادة الخدمات الإنتاجية و الإجتماعية، و إعادة تأهيل المهارات الفردية، وتشكيل الأنظمة الإجتماعية والقيمية، بهدف التكييف مع متطلبات المجتمع الجديد.

ثالثا: البعد السياسي والدولي للتنمية الإقتصادية

إن إنتشار فكرة التنمية الإقتصادية عالميا جعلها هدفا لكل الدول النامية، إلا أن تحقيقها يشترط التحرر و الإستقلال الإقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التبعية الإستعمارية المباشرة.

1.محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي ،التنمية الإقتصادية مفهومها نظريتها سياستها،الدار الجامعية الإسكندرية مصر ص131.

إن فكرة التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية قد فرض نفسه على المجتمع الدولي، وقاده إلى تبني سياسة التعاون على المستوى الدولي، وإلى ظهور هيئات دولية تعمل في هذا المجال كالبنك العالمي، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية لقطاعات من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول بين الدول المتقدمة و النامية يزداد على مر الزمن.

المطلب الثالث :مؤشرات التنمية المحلية

للتنمية مؤشرات اقتصادية و اجتماعية يمكن من خلالها التعرف على الوسط المراد دراسته وهي[1]:

أولا- المؤشرات الاقتصادية

1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : إذا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان .فإن الدولة تكون قد حققت نموا إقتصاديا والعكس صحيح

2-الفقـــــر: يتم اللجوء عادة إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل دولار واحد في اليوم .وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن ذالك يعد مؤشرا على نجاح التنمية أما إذا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا على فشل التنمية[2]

ثانيا- المؤشرات الأجتماعية:

1-معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: وهو عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر15سنة فأكثر الذين لايستطيعون قراءة او كتابة جملة بسيطة وقصيرة. وهو يعبر عن مدى إنتشار الأمية في المجتمع .فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل ذالك على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها أقل من 1 بالمئة[3].

1. جوهري هشام ،بوعافية الصالح ،إشكالية الإستقرارالسياسيي دراسة لمديرية المواردالمائية بولاية ورقلة،مذكرة ليسانس في العلوم السياسي،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر،2013/2012ص 25 ،26.

2. محمد عدنان وديع ،التنمية ومؤشرات وإستراتيجيات التنمية ، **http//www.sef.ps** .2013/01/10ساعة الدخول22:10.

3. محمد وديع عدنان،نفس المرجع السابق، ص25،26.

2-عدد السكان لكل طبيب : يدل هذا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل على تحسن إمكانية الحصول على العلاج المناسب ،فمثلا بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائية 2005 في الولايات المتحدة 182نسمة لكل طبيب وفي فرنسا 304نسمة لكل طبيب ،لذالك تسعى الدولة إلى زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون إنتظار طويل وليتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيدا عن الضغط الكبير[1].

3-معدل النمو السنوي للسكان

إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية ،وأما إذا إستطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها[2].

4-أمد الحياة

ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته .فالدول التي يرتفع فيها أمد الحياة للفرد يدل على إرتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغذاء ومجال الصحة كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل أمد الحياة في اليابان إلى 82 سنة [3].

1. محمد وديع عدنان ،مرجع سابق ،ص26.
2. نفس المرجع السابق ،ص26.
3. نفس المرجع السابق،ص26.

المبحث الثاني: مقومات و دعائم القطاع الفلاحي في الجزائر

تقتضي عملية تحقيق التنمية الإقتصادية توفر مجموعة من المقومات والدعائم الضرورية يمكن دراسة هذا المبحث من خلال عنصرين ،أولا:خلق الإطار العام الملائم للتنمية،ثانيا :توفر مقومات التنمية

المطلب الأول: مقومات التنمية الإقتصادية

والتي تتمثل في عوامل الإنتاج (رأس المال ،الموارد البشرية،التنظيم ،الموارد الطبيعية والتكنولوجيا) بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية ،كالنظم السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والأنماط الثقافية والعادات و التقاليد ونظم التعليم ومشاركة الشعب عملية التنمية هو ما نتطرق إليه فيما يلي[1]:

أولا- خلق الإطار العام االملائم للتنمية

يقصد بعملية خلق الإطار العام الملائم لعملية التنمية الإقتصادية إحداث تغيرات وتطورات في البنيان الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي ،بما يتلاءم ومتطلبات عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية. فعلى المستوى الإقتصادي فإن أهم التغيرات المطلوبة لخلق الإطار العام للتنمية تتمثل في إيجاد مؤسسات إقتصادية في جميع القطاعات خاصة المنتجة منها ،تعمل على تشغيل وتوظيف الموارد الإقتصادية المادية والبشرية المتاحة في المجتمع وتوليفها بحيث تحقق أقصى إنتاج ممكن وكذا إيجاد مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على توفير المدخرات في المجتمع و إستثمارها، مع تطوير وسائل النقل والمواصلات وكذا ترتيب علاقاتها الإقتصادية الدولية وفقا لمصالحها التنموية [2].

أما على مستوى البنيان الإجتماعي فتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة وإستبدالها بقيم وتقاليد وثقافة تتماشى ومتطلبات هذه التنمية ،وكذا تحسين مستوى الصحة، التعليم وتوقعات الحياة.

أما فيما يتعلق بالبنيان السياسي فإن التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الإقتصادية تتمثل في ضمان الإستقلال و الإستقرار السياسي و إيجاد المؤسسات التي تعمل على توعية المواطن بعملية التنمية الاقتصادية وإشراكه فيها.

---

1. علي محمد مسعود،المقومات الاقتصادية ومتطلبات الإستثمارفي دول إفريقيا،الدوافع والمخاطر،طرابلس ،ليبيا ،ص 2.18
2. . غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر-3-الجزائر ،2012/2011 ،ص5.

ثانيا- توفر مقومات التنمية

يمثل توفر مقومات التنمية دورا أساسيا في عملية التنمية الإقتصادية من خلال وضع إستراتيجية واضحة تستند إلى هذه العوامل وتحقق طموحات المجتمع ،وهذه المقومات هي[1]:

1 -**تراكم رأس المال:** وإن تراكم رؤوس الأموال يعزز من طاقة البلاد على إنتاج السلع و الخدمات ،ويمكنها من تحقيق التقدم التكنولوجي ،عليه فإن زيادة تراكم رأس المال يعتبر محددا رئيسيا لنمو الإنتاج ورفع الإنتاجية، غير أن إرتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول و إفتقارها للموارد الحقيقية تجعل قدرتها ضعيفة على تكوين رأس المال ،مما يدفعها إلى البحث عن موارد مالية خارجية ينتج عنها أعباء مؤجلة على الإقتصاديات الوطنية لهذه الدول.

2 -**الموارد البشرية:** يلعب المورد البشري دورا أساسيا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وهو ما يظهر من هدف التنمية المتمثل في رفع معيشة الإنسان ،والذي يتحقق بفضل الإنسان، الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني، من هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية، وكما إرتبطت التنمية بتراكم رأس المال، فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري، المرتبط أصلا بمستوى التعليم
والتكوين والتدريب و التغذية والعادات، التي ينتج عنها استغلال كفأ للموارد الاقتصادية، مما ينعكس ذالك على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية، بهدف تحقيق وضمان إستمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

3 -**الموارد الطبيعية:** أن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في التنمية من خلال الصناعة، وهي ذات أهمية كبيرة عند دول عالم الثالث الدول.

4-**التقدم التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا إحدى مستلزمات الإنتاج، وبذالك تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد إقتصاديا، وتتكون التكنولوجيا من حزمة من العناصر تكون متضمنة في السلع الرأسمالية، كالآت و المعدات، أوقد تكون متضمنة في البشر، وتأخذ المهارات المحسنة بالنسبة للعمل

---

1. مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007،ص134-136.

الإدارة، كما هو الحال في التطبيقات المتعلقة بالطرق المختلفة في مجال زراعة المحاصيل، والتي تسمى دورة المحاصيل الحديثة، وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية[1]:

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية ؛
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين؛
- براءات الاختراع والعلامات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة.

أما التقدم التكنولوجي يعني التغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغيير في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، الذي بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية و تشغيلها، فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج، و زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية سواء من حيث التحسن في الإنتاج أو في التقليل من التكاليف، ومعلوم أن انتقال التكنولوجيا من مصادرها إلى مناطق استخدامها يعتبر من أهم الوسائل في تحقيق التنمية في الدول التي لا تنتجها و منها الدول النامية ،والتي عليها العمل على تعزيز قدراتها التكنولوجية وجلبها من الدول المتقدمة بمختلف الوسائل.

1. مدحت القريشي ،مرجع سابق ،ص134-136.

المطلب الثاني: ماهية الدعم الزراعي

هو مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة ،أو من خلال أحد أجهزتها ،قد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات ،أو شكل تنازل عن الإيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية ،أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)،يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات ، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار و الدخول[1] .

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب و المستهلكين ،والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة ،والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم ،وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية[2].

وعرفت اتفاقية الدعم و الإجراءات التعويضية للمنظمة العالمية للتجارة الدعم الزراعي إستنادا إلى ثلاثة شروط لا يعتبر الدعم موجودا إلا بتوفرها ،وتتمثل هذه الشروط بوجود مساهمة المالية وتقدم من قبل الحكومة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها و أن تولد المنفعة لدى الجهات المستفيدة .[3]

1. يوسف قات ،الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة،مؤسسة التسويق الزراعي ،مديرية الدراسات والمعلومات 2000،ص 3.

2..محمد علي محمد ،مؤشرات الدعم الزراعي ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي سورية ،آب 2008،ص01.

3.. يوسف قات،مرجع سابق ،ص3.

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتجية للدعم الحكومي لقطاع الزراعة

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي و النهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الإستثمارات ،وفي هذا الإتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها على تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي [1]:

1 -تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية،

2 -المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ،

3 -تفعيل إستغلال الميزات النسبية للدول ،

4 -نقل وتوطين التقنيات الحديثة،

5 -تحقيق التنمية الإجتماعية،

6 -تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة،

7 -مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في إقتصاديات الوطن العربي

نالت الكثير من الدول العربية إستقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين وبعد رحيل المستعمر ترك إقتصادياتها ضعيفة ،رغم أنها كانت القاعدة الخلفية التي تمد المستعمر الأوروبي بما يحتاجه من المواد الغذائية والتي كان يذهب بها إلى بلده الأصلي إلا أنه ترك القطاع الزراعي متخلفا شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى .

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية ،الخرطوم ديسمبر 2009،ص87.

ويتبين ذلك بالتطرق لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالى ،التجارة العربية والفجوة الغذائية العربية كمايلي[1]:

المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي

يساهم الإنتاج الزراعي العربي مساهمة بسيطة جدا في الناتج المحلي الإجمالي ،إذ لا تتعدى نسبة 9.5% وهي تتناقص سنة بعد أخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1) مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية 1995 الى 2004.

الوحدة القياسية :مليون دولار ونسبة مئوية

	1995	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي	477477	682726	662863	674817	751037	870041	6.8	15.8
الناتج الزراعي	45150	56503	58101	57901	62702	67062	4.5	7.0
النسبة المئوية	9.5	8.3	8.8	8.6	8.3	7.7		

المصدر:التقرير الإقتصادي العربي الموحد رقم 6 المنظمة العربية للتنمية الزراعية

شكل (1-1)مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

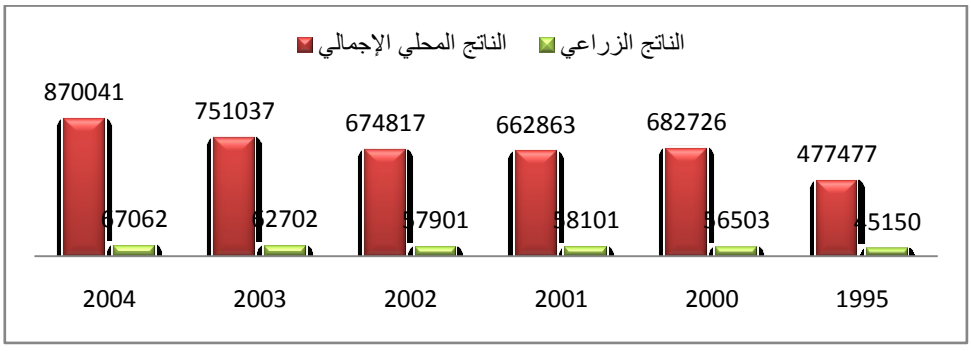

المصدر:من إعداد الطالب بناء على التقرير الإقتصادي العربي الموحد

1. مبروكي الطاهر " دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي" مجلة الباحث ،عدد 2007/05 ،بدون هيئة ،بدون مدينة،ص 15-26.

شكل (1-2)نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في الوطن العربي.

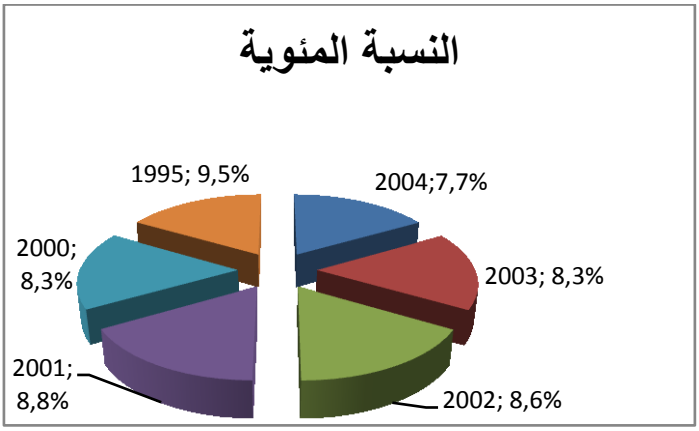

ال

مصدر:من إعداد الطالب بناء على التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي 2004 بين حوالي 0.2% في قطر وحوالي 37.8% في السودان. و بلغ متوسط هذه النسبة 2.9% في دول مجلس التعاون الخليجي ذات الموارد الزراعية المهمة وحوالي 6.8 % في الدول العربية الأخرى. و قد سجلت بعض الدول العربية معدلات نمو متباينة في الناتج الزراعي خلال عام 2004 بالمقارنة مع عام 2003 تراوحت بين حوالي 0.5% في قطر وحوالي 59.1% في العراق. ، بينما تراجعت قيمة الناتج الزراعي محتسبة بالدولار في عمان بنسبة 0.6% و في مصر بنسبة 12.5% [1].

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة العربية

نجد أن حجم التبادلات التجارية فيما بين الدول العربية وخاصة في الميدان الفلاحي ضعيف و هذا ما يؤكده تطور الميزان التجاري العربي الخاص بالميدان الزراعي.

أولا: تطور الميزان التجاري الفلاحي في الوطن العربي

يعتبر الميزان التجاري عموما أحد أهم المؤشرات الإقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الإقتصادية فهو يوضح مكان القوة و الضعف في الأداء الإقتصادي العام و اما الميزان التجاري الفلاحي

1. مبروكي الطاهر ، نفس المرجع السابق ،ص 15-26

فهو من الاهمية بما كان لارتباطه بالقضية الحيوية و هي الامن الغذائي إذ يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في انتاج الغذاء.

يعاني الميزان التجاري الفلاحي في الوطن العربي من العجز الدائم و المستمر رغم الاصلاحات التي تظهر من حين لآخر في معظم الدول العربية اذ ان الصادرات لا تشكل سوى الربع من الواردات كما هو مبين في الجدول ادناه.[1]

الجدول رقم (1-2) يوضح تطور الميزان التجاري الزراعي للدول العربية من سنة 1995 الى سنة 2003.

الوحدة القياسية مليون دولار و نسبة مئوية

	95	2000	2001	2002	2003
الصادرات الزراعية	5746	6911	6805	7553	8221
الواردات الزراعية	23457	29980	27377	29485	30048
نسبة الصادرات الى الواردات	24.5	23.1	24.9	25.6	27.4
الميزان التجاري الزراعي	17711-	23069-	21932-	20572-	21827-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد

شكل(1-3) تطور ا لميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي من سنة 1995-2003

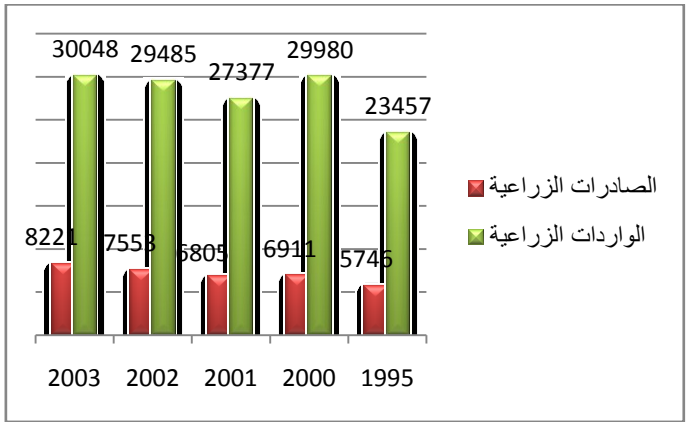

المصدر:من إعداد الطالب بناء على التقرير الإقتصادي العربي الموحد

1.مبروكي الطاهر،مرجع سابق ،ص15-26.

شكل(1-4)الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي من سنة1995-2003

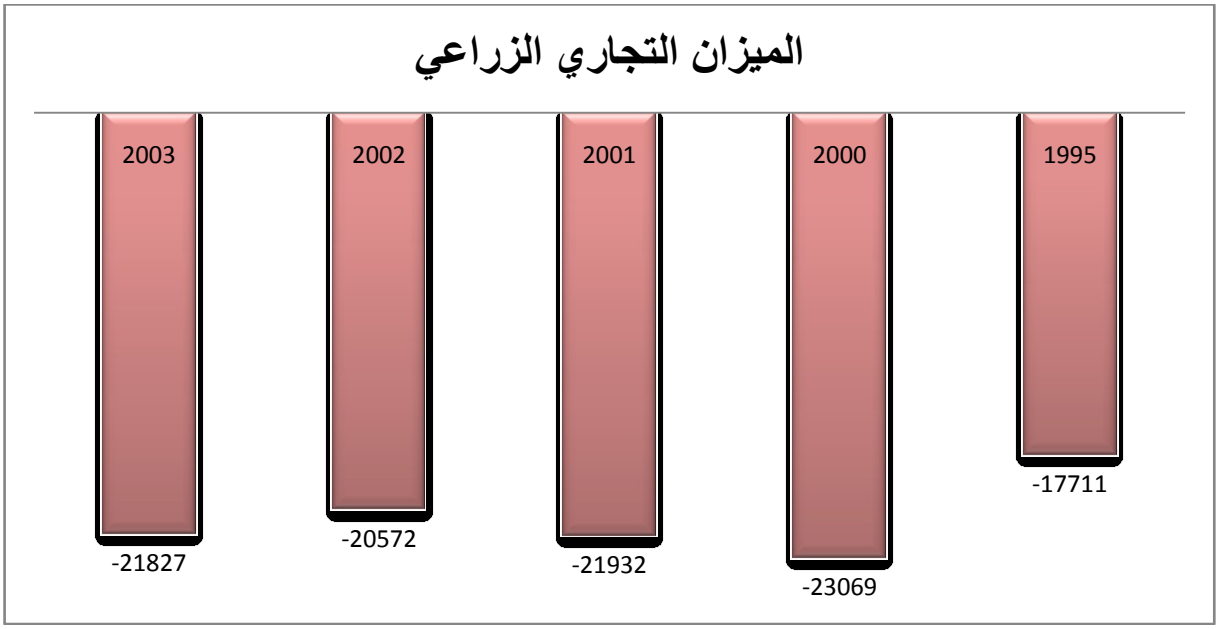

المصدرمن إعدادالطالب بناء على التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

شكل(1-5) نسبة الواردات إلى الصادرات الزراعية من 1995-2003

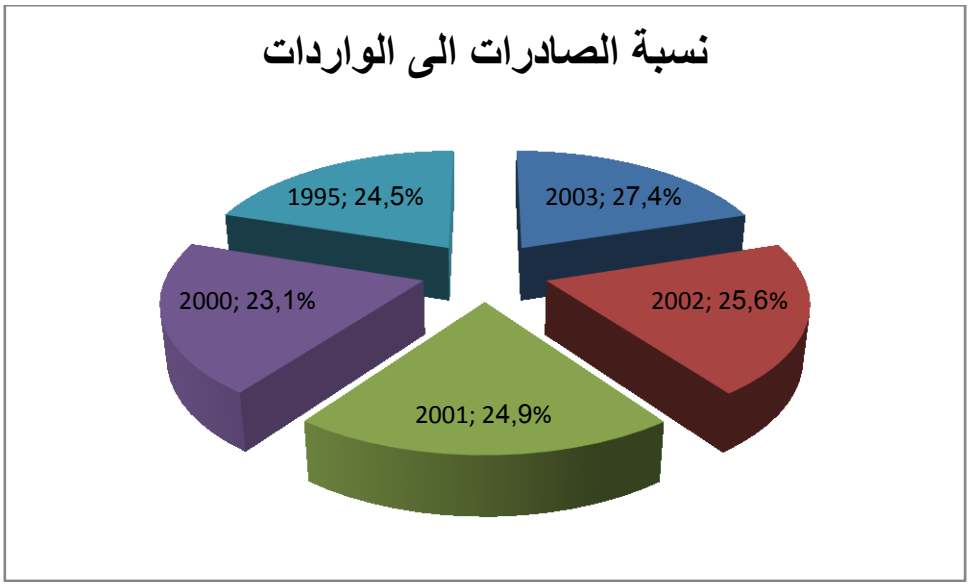

المصدر:من إعداد الطالب بناء على التقرير الإقتصادي العربي الموحد.

و سجل الميزان التجاري الزراعي للدول العربية عجزا في عام 2003 بلغ حوالي 21.8 مليار دولار، و يتفاوت هذا العجز من دولة لاخرى اذ يبلغ في السعودية حوالي 25.2% من اجمالي العجز في الدول العربية، يليها الجزائر بـ: 15.7% ثم الامارات بـ: 9.7%، مصر 8.2% و العراق 7.8%. و بلغ صافي قيمة الواردات الزراعية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2003 حوالي 9.9 مليار دولار اي حوالي 45.3% من اجمالي قيمة تلك الواردات.

و يختلف الميزان التجاري الفلاحي من مجموعة سلعية الى اخرى و هو سالبا في جميعها باستثناء السمك الذي يصدر منه الوطن العربي اكثر مما يستورد و هذا نتيجة موقعه الممتاز بين البحر الابيض المتوسط و البحر الاحمر و كذلك المحيط الاطلسي و الهندي الى جانب الخليج العربي و نهر النيل الذي يمتد على طول مصر و السودان و دجلة و الفراط في وسط العراق، و تبقى المجموعات السلعية الاخرى كلها تعاني العجز المستمر و الجدول التالي يبين ذلك[1].

الجدول رقم (1-3) الميزان التجاري للدول العربية من المواد الزراعية من سنة 1997 الى سنة 2004

الوحدة القياسية : الكمية بألف طن و القيمة بمليون دولار امريكي.

	متوسط سنة 97-2001		سنة 2003		سنة 2004	
البيان	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب (جملة)	53860.74	8335.27	44718.37	6996.77	42244.64	7852.79
لقمح و الدقيق	2478.01	3352.09	19606.39	2935.59	2689.40	4038.89
البطاطس	83.49	108.78	80.00	140.30	76.60	88.40
جملة البقوليات	780.72	347.72	861.73	340.55	849.78	367.93
جملة الخضر	315.25	203.75	247.29	117.38	415.83	197.99
جملة الفاكهة	825.28	343.75	982.12	299.96	1413.74	378.92
السكر (المكرر)	4712.50	1248.45	5226.34	1270.06	4871.63	1196.23
جملة الزيوت و الشحوم	2511.64	1345.94	2797.23	1568.75	3439.44	2212.65
جملة اللحوم	1148.94	1582.86	1422.39	1845.02	1475.65	2019.31
الاسماك	(140.49)	(356.88)	(94.64)	(313.72)	(94.00)	(897.77)

البيض	27.92	33.33	17.27	14.40	37.69	33.56
الالبان و منتجاتها	7931.84	1916.69	9325.33	2210.63	9354.96	2603.31
الجملة		15109.66		14490.10		16053.32

المصدر: الامانة العامة لجامع الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية العربية

لقد كانت محصلة القصور في التنمية الزراعية العربية وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعا ما في بعض السلع الغذائية الاساسية في مقدمتها الحبوب و القمح اذ بلغت نسبة الاعتماد على استيرادها من الخارج حوالي 55 و 58% على التوالي، و اثر ذلك سلبا على الامن الغذائي و زيادة قيمة الفجوة الغذائية التي بلغت قيمتها عام 2003 حوالي 14.6 مليار دولار اي بانخفاض طفيف بلغ 0.9% بالمقارنة مع عام 2002 و يعود هذا الى انخفاض اسعار بعض السلع الغذائية في الاسواق العالمية.

1. مبروكي الطاهر ،مرجع سابق ،ص 15-26.

الجدول رقم (1-4) تطور الحجم الكمي للفجوة الغذائية للدول العربية العربية لمجموعات سلع اساسية خلال الفترة 1995-2003.

الوحدة القياسية مليون طن

	1995			2003		
	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك
الحبوب	37.7	32.4	70.1	47.8	45	92.8
القمح	16.7	14.6	31.3	27.5	21.1	48.6
السكر	25.5	3.7	29.2	31.2	5.5	36.7
اللحوم	4.6	1	5.7	6.8	0.6	7.4
الالبان	15.9	8.3	24.2	21.7	9.9	31.6

المصدر: التقرير السنوي الموحد سنة 2004.

و يتبين منه زيادة استهلاك الحبوب و على راسها القمح حيث ارتفع الاستهلاك من حوالي 70.1 مليون طن عام 1995 الى حوالي 92.8 مليون طن عام 2003، و ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من حوالي 283 كغ/السنة كمتوسط للفترة 1995-1999 الى حوالي 313 كغ في السنة كمتوسط للفترة 2000-2003 و تمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب عام 2003 حوالي 47.9% من اجمالي قيمة الفجوة الغذائية، و ياتي القمح من حيث الاهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة اذ يمثل حوالي 42.1 من قيمة مجموعة الحبوب و نحو 20.2 % من القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية.

و تتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الغذائية الاخرى، اذ تمثل قيمة الفجوة في الالبان حوالي 16.7%، يليها اللحوم 12.3%، ثم الزيوت و الشحوم 10.2%. و تراوحت نسبة زيادة في قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام 2003 بالمقارنة مع العام السابق بين 2.5% في الشعير و 17.2**%** في الخضروات، و بالمقابل انخفضت قيمة الفجوة في الحبوب و القمح و السكر و الفواكه و البقوليات و تراوحت نسبة الانخفاض ما بين 0.8**%** في البقوليات و 29.7**%** في الفواكه[1].

و تشير التوقعات، في حال استمرار معدلات نمو الانتاج الزراعي العربي في وضعها الحالي مع استمرار تزايد الحاجة الى المواد الغذائية في الدول العربية في ظل تزايد السكان و زيادة متوسط الدخل الفردي، ان تتسع كمية الفجوة الغذائية.

1 -تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي

ادى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية و الانتاج الزراعي منها الى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب و الدقيق، اذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها في عام 2003 بالمقارنة مع عام 2002 من حوالي 49.7 **%** الى حوالي 48.2 **%** و هذا ما يؤكده الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (1-5) نسب الاكتفاء الذاتي في الدول العربية من المواد الزراعية من سنة 1997 الى سنة 2004

الوحدة القياسية: النسبة المؤوية

	متوسط سنة 1997-2001	سنة 2003	سنة 2004
مجموعة الحبوب (جملة)	**43.95**	**57.30**	**56.23**
القمح و الدقيق	**88.45**	**58.34**	**57.56**
البطاطس	**98.80**	**99.08**	**100.83**
جملة البقوليات	**62.52**	**64.37**	**66.15**
جملة الخضر	**99.17**	**99.38**	**99.07**
جملة الفاكهة	**96.96**	**96.48**	**95.00**
السكر (مكرر)	**33.11**	**33.80**	**35.84**
جملة الزيوت و الشحوم	**26.49**	**35.11**	**31.03**
جملة اللحوم	**83.38**	**82.65**	**82.33**
الاسماك	**105.16**	**102.89**	**102.50**
البيض	**97.33**	**98.73**	**97.37**
الالبان و منتجاتها	**70.24**	**69.92**	**70.32**

المصدر: الامانة العامة لجامع الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005

1.مبروكي الطاهر ،مرجع سابق ،ص 15-26.

و القمح من حوالي 48.2% الى حوالي 46.4% و الشعير من حوالي 44.9% الى حوالي 39%، و السكر من حوالي 33.9% الى حوالي 32.6% و الالبان من 68.9% الى 68.4%.

و بالمقابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسبة الاكتفاء مثل الفواكه و الخضروات و البيض، اذ تراوحت بين 96.2 و 99.7% و حققت الاسماك فائضا بنسبة 7.4%.

تدل نسب الاكتفاء الذاتي هذه على العجز المستمر في توفير الغذاء و خاصة في السلع الاساسية فإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في مجملها في متوسط سنوات 1997-2000 حوالي 43.95% تقريبا فهي ارتفعت الى 56.23 % في سنة 2004 و تبقى جملة الشحوم و الزيوت هي ادنى نسبة اكتفاء حيث وصلت الى حوالي 31.03% فقط اي اعتماد الاقتصاد العربي الشبه كلي على الخارج لتوفير الغذاء للمواطنين بإستثناء البطاطس و الخضر و كذلك البيض و الاسماك.

و لإعطاء فكرة واضحة حول نسب الاكتفاء الذاتي لبعض الدول العربية تم أخذ الجزائر من دول المغرب العربي و السعودية من شبه الجزيرة العربية او مجلس التعاون الخليجي و السودان من حوض النيل كأمثلة او عينة من ملاحظة الفرقات في نسب الاكتفاء الذاتي و تطورها في نفس الفترة السابقة.

الجدول رقم (1-6) يبين نسب الاكتفاء الذاتي في الجزائر و السعودية و السودان من مختلف السلع الغذائية من سنة 1997 الى سنة 2004.

الوحدة القياسية: النسبة المئوية

البيان	متوسط 97-2000			سنة 2003			سنة 2004		
	الجزائر	السعودية	السودان	الجزائر	السعودية	السودان	الجزائر	السعودية	السودان
مجموعة الحبوب (جملة)	22.67	24.84	81.86	38.02	29.42	85.36	36.60	37.39	77.01
القمح و الدقيق	98.84	98.53	60.81	36.35	97.85	29.09	35.11	100.14	27.29
الذرة الشمامية	0.03	1.69	100.00	0.04	3.89	100.00	0.04	5.68	100.31
الارز	-	-	17.89	-	-	9.63	-	-	28.77
الشعير	54.21	5.18	-	93.12	3.30	-	96.95	1.72	-
البطاطس	91.98	99.69	99.73	94.91	114.71	99.95	94.47	111.77	99.95
جملة البقوليات	18.77	-	87.32	25.39	-	84.97	26.96	-	79.83
جملة الخضر	99.42	84.78	100.40	99.77	82.37	99.89	98.69	81.55	99.90
جملة الفاكهة	92.48	63.75	122.22	90.88	63.96	99.81	90.27	65.27	99.80
السكر (المكرر)	-	-	100.63	-	-	101.18	-	-	100.06
جملة الزيوت و الشحوم	0.35	1.54	115.32	6.62	0.76	101.27	7.88	1.85	109.16
جملة اللحوم	95.82	61.46	100.56	91.29	53.98	100.47	83.80	54.65	100.36
لحوم حمراء	93.70	64.18	100.57	87.68	54.12	100.48	77.56	53.57	100.37
لحوم بيضاء	99.72	60.19	99.75	99.18	53.93	99.85	99.06	54.99	99.77
الاسماك	91.91	41.68	100.78	83.90	45.03	108.75	82.89	44.92	103.72
البيض	100.00	105.47	98.83	100.00	105.70	99.88	100.00	105.37	99.89
الالبان و منتجاتها	43.36	40.77	98.72	47.67	37.59	98.94	45.19	41.08	98.61

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2005.

و يتضح من الجدول ان السودان حقق نسب الاكتفاء الذاتي تقريبا في جميع المواد باستثناء مادتي القمح و الارز و التي نسبتهما على التوالي (27.29 و 28.77) في سنة 2004 بينما في السعودية لم تصل الى الاكتفاء الذاتي سوى في ثلاث مواد و هي القمح و الدقيق و البطاطس و البيض اما بقية المواد فنسب الاكتفاء الذاتي متوسطة عموما و تتراوح بين 45 % و 46 % بينما مواد مثل الشعير و جملة الزيوت و الارز فنسبها ضعيفة جدا و هي على التوالي (1.72 و 1.85 و 5.68) بينما في الجزائر لم تصل للاكتفاء الذاتي الا في مادة البيض و اللحوم البيضاء و تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي متوسطة في الاسماك و اللحوم الحمراء و الخضر و الفواكه و الشعير و ضعيفة جدا في جملة الزيوت و الشحوم و البقوليات و القمح و الدقيق و هي على التوالي (7.88 و 26.96 و 35.11) و هي المواد الشائعة الاستهلاك[1].

1. مبروكي الطاهر ،مرجع سابق ،ص 15-26.

خـــلاصـــة

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من النتائج:

- التنمية المحلية حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية والمبادرة التلقائية او بالوسائل المنهجية لبعثها و إستثارتها.

- للتنمية المحلية أبعاد إقتصادية و إجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع .

- للتنمية المحلية مؤشرات إقتصادية و إجتماعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،الفقر،معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ،عدد السكان لكل طبيب ،معدل النمو السنوي للسكان أمد الحياة .

الفصل الثاني

الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

تعتبر إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر آلية مهمة ترمي إلى ترقية هذا القطاع والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغارالمنتجين و تشجيع الإستثمارات ،وتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للإظطلاع بهذه المسؤولية ،مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة ،فعمدت الدولة لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص ،تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة ،فعرف الدعم الزراعي في الجزائر تطورات هامة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،ولدراسة ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم :

- المبحث الأول :سياسات الدعم الزراعي و إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- المبحث الثاني : دور الفلاحة في الإقتصاد الوطني و الأهداف الفلاحية المسطرة .
- المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في التنمية المحلية و الصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي.

المبحث الاول سياسات الدعم الزراعي وإستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

عرفت سياسات الدعم الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا و الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد وخاصة في المجال الزراعي فإنتهجت بعد الإستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده نظام الثورة الزراعية وبعده إعادة الهيكلة الزراعية خلال عهد النظام الإشتراكي ،ثم نظام المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية في نهاية الثمانينات بتبنيها نظام إقتصاد السوق ،و أخيرا تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة ،الذي أعطى دفعا جديدا للدعم الزراعي من خلال تطور أشكال الدعم وكذا الجهات المسؤولة عن تقديمه.

المطلب الأول: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر قبل سنة 2000

تميزت سياسة الدعم الزراعي قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا و التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي ، الى نظام اقتصاد السوق .

أولا- سياسة الدعم قبل 1990

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الانفاق لكل قطاع إداريا و مركزيا دون اقترانه باي التزامات من جهة المستفيدين، او أي مردود.

ثانيا- سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990-1999

عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الإقتصادي بالتحول إلى إقتصاد السوق ،بالإضافة لتطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي ،ودفعت الدولة إلى[1]:

- تحرير أغلب الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي و إلغاء الدعم الكلي لإسعار مدخلات الإنتاج عام 1991،وربط دخول المنتجين بالإنتاج ،و الإعتماد على قواعد المنافسة ،وبالتالي تصحيح نشوهات السعرية المقننة للمنتجاتالزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع .

1. غردي محمد ،مرجع سابق ص128-129

إن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة لكن لم تعوض تكاليف الإنتاج ،خاصة أسعار مدخلات الإنتاج التي هي الأخرى إرتفعت بسرعة أكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية.

قامت الدولة بتغير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الزراعي ،بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي

أ – الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA

انشأ هذا الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، و عمليا سنة 1990(بمرسوم رقم 90-208 مؤرخ في 1990/07/14)، و باشر مهامه فعليا ابتداء من فيفري 1991، و خصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج، يعمل على تنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة و تنميتها، و لاسيما اعانات دعم الاستثمارات المنتجة، التي يبادر بها المنتجون و المربون و الحرفيون في اطار برامج استصلاح الأراضي و توسيع المساحات المسقية و تعبئة الموارد المائية و تحسين المنتوجات الاستراتيجية [1] .

ب- الصناديق الأخرى المتخصصة في دعم القطاع الزراعي

عرف القطاع في هذه المرحلة إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم القطاع الزراعي و توجيهه من خلال المساعدات و الإعانات التي تمنحها الدولة له، و تتمثل هذه الصناديق فيما يلي[2]:

1. رابح زبيري الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 1996، ص106.
2. غردي محمد ،مرجع سابق ص 129-132

أ -صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية (FGCA)

انشا هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988، و تسري عليه احكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990/05/26، المتضمن تحديد تنظيمه و عمله، و الهدف من انشاءه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية غير المؤمنة [1]، فشرع في العمل بداية من سنة 1990.

الا ان ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990 للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف، كما سدد 600 مليون دج من اصل 860 مليون دج المقرر تعويضها سنة 1991، وعرف هذا الصندوق مرحلتين:

المرحلة الأولى من 90-93 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة (الجفاف، الجليد، التجمد، الفيضانات)، وهذا الى حد 30% و 40% من المنتوج المتضرر.

المرحلة الثانية بعد 1993 و فيها يشترط من الفلاح تامين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA)، و ذلك لمخاطر (الحريق، البرد و موت الحيوانات) من اجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.

ب -صندوق الضمان الفلاحي (FGA)

تم تأسيس هذا الصندوق بمرسوم تنفيذي رقم 87-82 المؤرخ في 1987/04/14، بهدف ضمان و كفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستثمار و قروض الاستغلال) التي يمنحها البنك، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، و في حالة عجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد اعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، و الامتياز الثاني يتمثل في اعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تامينات حقيقية او شخصية)[2].

1. زبيري رابح ،مرجع سابق ص107.
2. غردي محمد ،مرجع سابق ص132

ج -صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي (FGPPA)

انشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ في 1990/03/01، بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، و يمول من طرف ميزانية الدولة، و يسير من طرف وزارة الفلاحة و موجه دعمه الى المتعاملين العموميين (ديوان الحبوب، ديوان الحليب،...الخ)، الا انه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم الا القمح الصلب و اللين، حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية و السعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15 دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب[1].

د -صندوق حماية الصحة الحيوانية (FPZS)

تاسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب مرسوم تنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 1995/06/24، يهدف الى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، و مصدر تمويله من ميزانية الدولة و رسوم الذبح، و يتم تسسيره من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

-ان سياسات الدعم التي اعتمدتها الدولة في دعم القطاع الزراعي في هذه المرحلة من خلال الصناديق التي انشاتها لذلك و المذكورة سابقا، أدت بالدولة الى وضع مخصصات مالية لتمويل هذه الصناديق تحولها الى الفلاحين كدعم، و هذه المخصصات يختلف حجمها من سنة الى أخرى و من صندوق الى أخرى حسب الدور المنوط بها[2].

1.أحمد شريفي ،تجربة التنمية المحلية في الجزائر ،كلية الإقتصادجامعة دمشق على الموقع : _
http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog.post31.html

2. غردي محمد،مرجع سابق ص132.

المطلب الثاني: سياسة الدعم الزراعي بداية من 2000 و تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع اهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل و المتوسط تتماشى و التحولات الاقتصادية الداخلية (اقتصاد السوق)، و الخارجية (توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة)، و هذا من خلال وضع استراتيجية تعتمد على تحفيز و تدعيم المستثمرين و الفلاحين من اجل احداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يحد من الفجوة الغذائية و يزيد في إمكانيات تحقيق الامن الغذائي.

1 +هداف و برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

انطلق هذا البرنامج في السداسي الثاني من سنة 2000 لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المبرمجة من طرف الهيئات الوصية على القطاع عن طريق تنفيذ مجموعة من المشاريع و العمليات لتاطير و تنشيط هذا البرنامج و هو ما نتطرق اليه فيما يلي[1].

أولا-اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى تحقيق العناصر الاستراتيجية الاتية [2]:

- استعمال احسن للقدرات الطبيعية و تثمينها (التربة، المياه)، بالإضافة الى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية)، و الاستغلال العقلاني و الرشيد لهذه الموارد والحفاظ على الموارد الطبيعية من اجل تنمية مستديمة؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة و تنويع منتجاتها سعيا الى تحقيق الامن الغذائي؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و الشبه جافة و تلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، او متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، زراعة الكروم، تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بانتاجيتها العاليةوضبط برنامج انتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية و القابلية للمقاومة المؤكدة، و رفع الصادرات من المواد الفلاحيةو ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة و تثمينها؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز و ترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.

1.غردي محمد ،مرجع سابق ص135.

ثانيا – برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيمابينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة ،وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم و التحفيز و التأطير لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي[1]:

أ –دعم تكييف أنظمة الإنتاج : يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص و ملائم و على مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين ،حيث يقدم هذا النظام دعمامباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط ،ويأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها ،دون تجزئتها .

ب –دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع : في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع ،خصص المخططالوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية ،تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات ،الأمهات و الفحول الحيوانية)،للمحافظة على الموارد الوراثية[17]، كماأعطى بعد إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج [2].

ج –دعم إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ،عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97المؤرخ في 16سبتمبر1997،المحدد كيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للإستصلاح بالمناطق الصحراوية السهبية و الجبلية[3] ،بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وإنجراف التربة و إسترجاع التوازن البيئي . ،بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وإنجراف التربة و إسترجاع التوازن البيئي .

1.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،ص74–75

2. غردي محمد ،مرجع سابق ذكره،ص137.

3. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،الجهاز المؤطر لبرنامج إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 1998،ص 14.

كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق ،ومكافحة النزوح الريفي ،وذلك بخلق مناصب شغل و إمتصاص البطالة[1].

د – دعم البرنامج الوطني للتشجير: يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد و الإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة(الزيتون ،التين ،اللوز ،الكرز،الفستق ، النخيل .....الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية[2] .

هـ– دعم و إستصلاح الأاضي بالجنوب :لقد جاء برنامج إستصلاح الأراضي بالجنوب ،من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الإستغلال الإقتصادي للمناطق الصحراوية ،وإدماجها ضمن محاور التنمية الإقتصادية في إطار التنمية المستدامة ،ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ.

1.غردي محمد ،مرجع سابق ص137.

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، 2000 ،ص77.

المطلب الثالث: تطور سياسة الدعم الزراعي في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

عرفت سياسة الدعم الزراعي في سنة 2005 تطورات في اشكال الدعم و في الجهات المسؤولة عن تقديمه، وهذا بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم، و إنشاء صناديق فلاحية جديدة و فتح حسابات في صناديق موجودة وهي [1]:

1 -الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي **FNDIA**

أنشاء هذا الصندوق بمقتضى الامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426هـ الموافق لـ 25 يوليو 2005[2] ، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، و يتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط و المتمثلة في[3]:

- تنمية الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية و النباتية و تثمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية و الزراعية الغذائية ذات المدى القصير و المتوسط و الطويل المحصل عليها في اطار برامج القطاع الزراعي؛
- المصاريف المتصلةبدراسات الجدوى والتكوين المهني والارشادومتابعة تنفيذ المشاريع ذاتالصلة بها.

2 -صندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA

انشاء هذا الصندوق بالامر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق لـ 25 يوليو 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، و فتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، و يقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول 1427 الموافق لـ 24 افريل 2006 في مادته

---

1. غردي محمد ،مرجع سابق ص 154.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 52،المؤرخ في 19جمادى الثانية عام 1426هالموافق 26يوليو سنة 2005،ص 8.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 44المؤرخفي8جماديالثانيةعام 1427هالموافق04يوليوسنة2006،ص23-25

الثالثة و المتمثلة في مايلي[1]:

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية و هذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب و الحليب؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية و هذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و البذور و الشتائل، تقديم المنحة عند انتاج المنتوجات الفلاحية الاتية و جمعها و تحويلها (الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، الجلبان، الفصولياء، البطاطس، البصل، الثوم، التفاح، الاجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف، القمح و الشعير)؛
- المنح القصوى للفئض من الإنتاج من الإنتاج الزراعي؛
- التكفل بمصاريف تنوع الانتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج؛

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون و المربون بصفة فردية او المنظمون في تعاونيات او تجمعات او جمعيات، المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية.

1. الجريدةالرسمية للجمهورية الجزائرية ،عدد 44،بتاريخ08جمادىالثانية1427هالموافق04يوليو2006،ص27.

المطلب الرابع: تطبيق برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي

بعد مرور تسع سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي عرف فيها الدعم الفلاحي تطورات كبيرة في جميع فروع الإنتاج النباتي و الحيواني، و في مجال التنمية الريفية، و البنية التحتية، جاء ورائه برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي الذي انطلق فعليا في سنة 2009 و يمتد الى سنة 2013.

1 -برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي خلال المخطط الخماسي 2009-2013

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]، و يهدف الى تعزيز الامن الغذائي و التماسك الاجتماعي، و يعتمد هذا البرنامج في استراتيجيته على وضع الأسس السياسية لاعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية و الريفية التي أدرجت في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008، الذي يضع الاطار القانوني و خريطة الطريق للسنوات الخمسة المقبلة (2009-2013)، الذي يرتكز على تكثيف انتاج المواد الغذائية الأساسية من الحبوب، الحليب، البقول الجافة، اللحوم و غيرها، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين و الحفاظ الى القدرة الشرائية للمستهلكين، و كذا تحرير المبادرات ، و من جهة أخرى اكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام التقنيات الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد لاستغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، و بدا تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009، على أساس النتائج المحققة و خصوصية كل منطقة، و قسمت هذه العقود الى نوعين هما[2]:

- عقود مرتبطة ببرنامج تجديد الاقتصاد الزراعي: يقوم من خلالها بدعم النشاطات الفلاحية المباشرة دعم (انتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطا و غيرها)، تقديم القروض الميسرة و مسح الديون، و دعم استخدام تقنيات الري التكميلي و اقتصاد المياه، و توفير البذور و الشتلات و الأسمدة، و هو ما يمثل متابعة الجهود المبذولة في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و رفع المردودية، و امصاص مشكلة استراحة الأراضي.

1. غردي محمد ،مرجع سابق،ص 171.
2. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،برنامج التجديد الريفي ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية، 2008.

- **عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي:** تقوم هذه البرامج على دعم و تشجيع سكان الأرياف على تطوير مناطقهم و تحسين ظروفهم المعيشية الخاصة، من خلال انجاز مشاريع حيوية اطلق عليها مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، تتمثل في توظيف افضل للثروات الخاصة و العامة المتوفرة بتلك المناطق، و الاستغلال و التسيير العقلاني لهذه الثروات المحلية و رفع القدرات الإنتاجية لها، و حماية الموارد الطبيعية، و تثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية، و تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط السهبي و في الواحات و الجبال.

لتحقيق هذا البرنامج بشقيه تجديد الاقتصاد الزراعي و التجديد الريفي خصصت الدولة مبلغ 1000 مليار دج ما يعادل 13.5 مليار دولار خلال الفترة 2009-2013، و هو ما يمثل 200 مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة سابقا وفق ما يلي[1]:

- تحمل الدولة تكاليف اقتناء البذور و الشتلات و إعادة انتاجها، كما يمنح دعم عمومي لاسعار اقتناء الأسمدة بالنسبة لكافى أنواع الإنتاج الفلاحي؛
- تخصيص مساعدات عمومية لاقتناء العتاد الفلاحي لصالح كافة أنواع الإنتاج الفلاحي و تربية الماشية، و عتاد الري المقتصد للمياه، و سيوجه هذا الدعم حصريا للبيع بصيغة الايجار للتجهيزات المصنعة محليا؛
- مواصلة دعم أسعار الحبوب حرصا على تشجيع الإنتاج المحلي، و منح الديمومة لاسعار محاصيل القمح و الشعير التي تجمعها التعاونيات، و سيتم تقديم سعر تحفيزي أيضا لجمع محاصيل الخضر الجافة؛
- دعم تطوير انتاج الحليب و جمعه من خلال دعم اقتناء البقر الحلوب لدى الممونين المتعاقدين، دعم لتجديد التجهيزات و شراء عتاد جمع الحليب و انتاج العلف؛
- دعم انتاج اللحوم بكل أنواعها، حيث سيستفيد مربو الغنم و الماعز على وجه الخصوص من التكفل بتلقيح الماشية، و اعانات من اجل تجديد حظائر تربية الماشية، و انشاء مراكز التكاثر، و توير العلف بأسعار مدعمة في حالة الجفاف، كما ستستفيد تربية الدواجن و القطعان الصغيرة من دعم موجه لاقتناء الماشية و تجديد وسائل الإنتاج و الاستثمار في الصناعة التحويلية،

---

1. كلمة رئيس الجمهوريةعند إفتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي ،بسكرة، 28فيفري 2009،على الموقع:
//www.el-mouradia.dz/arabe/discourasara/2009/02:http

- تمنح مساعدات هامة للإنتاج الذي تدره بعض الأنواع من الأشجار المثمرة كما يستفيد انتاج زيت الزيتون من دعم خاص يشمل اقتناء العتاد الموجه لانجاز المعاصر و قدرات تخزين الإنتاج و توضيبه، كما يستفيد انتاج التمور و تصديرها من دعم ملائم يشمل الحفاظ على غابات النخيل و تجديدها، و بناء وحدات التوضيب و التصدير؛
- رفع كفاءة الإطارات العاملة في قطاع الفلاحة بتكوين المهندسين و التقنيين في الفروع و المهن ذات العلاقة بهذا النشاط من قبل المنظومة الوطنية للتعليم و التكوين، بالإضافة الى استفادة التعاونيات الفلاحية و تعاونيات تربية المواشي من الإطارات الجامعية في اطار الاندماج المهني المرتبط بالقطاع الفلاحي، و ستتكفل الدولة مؤقتا بقسط هام من الأجور المدفوعة لهم.

- النتائج الأولية لتطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي:

مكنت بداية تطبيق الإجراءات التي تضمنتها استراتيجية برناج التجديد الفلاحي و الريفي خلال 2009 في اطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الفلاحي الى تحقيق نتائج مشجعة خاصة [13]، في الفروع الزراعية الاستراتيجية و مع توفر الظروف المناخية المناسبة الى تسجيل رقما قياسيا في انتاج الحبوب بإنتاج 60.5 مليون قنطار، و فاق عبر 46 ولاية النتائج الحددة في عقود النجاعة، كما سجل فرع الحليب انتاج 2.5 مليار لتر، و فرع البطاطا انتاج 29.5 مليون قنطار، و فرع التمور 6.2 مليون قنطار، اما اللحوم الحمراء فقد فاق انتاج 30 ولاية الأهداف الوطنية التي رسمتها في عقود النجاعة، بينما فاقت 16 ولاية فقط أهدافها فيما يتعلق باللحوم البيضاء، و في زراعة الزيتون فقد تحصلت 33 ولاية من اصل 45 ولاية على نتائج فاقت أهدافها، كما انتهجت الدولة سياسة القرض الرفيق بتوزيعها 5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2.9 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الفلاحي[1].

اما برنامج التجديد الريفي سجل هو الاخر في اطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة انطلاق خمس برامج للتجديد الريفي، بهدف حماية و توسيع و تثمين الثروة الغابية الوطنية منها حماية احواض الأنهار بـ 3.5 مليون هكتار، مكافحة التصحر بـ 20 مليون هكتار، حماية الأنظمة البيئية الطبيعية و تثمين الأراضي الفلاحية الغابية بـ 341.000 هكتار، بالإضافة الى بناء 3000 وحدة سكنية ريفية، و تهيئة قاعات للعلاج، و توصيل الكهرباء و ماء الشرب، كما تم انشاء 1000 وحدة تربية لصالح 5823 عائلة[2].

1.غردي محمد ،مرجع سابق ،ص 173.

2. جلسات الإستماع السنوية التي يعقدها رئيس الجمهورية للإطلاع على مختلف النشاطات الوزارية،إجتماعا تقيميا مصغرا خصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ 24اوت 2010،على الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe

المبحث الثاني :دور الفلاحة في الإقتصاد الوطني والأهداف الفلاحية المسطرة

يتم معالجة موضوع دور الفلاحة في الإقتصاد الوطني الجزائري وفق الأتي :

المطلب الأول : دور الزراعة في صياغة إستراتيجية التنمية الوطنية

القطاع الفلاحي يعتبرمن أهم الأنشطة الإقتصادية وذالك من خلال نسبة الموارد المالية المخصصة لها،فقد بلغت نحو 6.20 بالمائة من الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)غير أن حصة الزراعة في المخططين الرباعيين الأول والثاني إنخفضت بنسبة محسوسة من 78.11بالمائة في المخططالرباعي الأول (1970-1973) ثم إلى 29.7 خلال المخططالرباعي الثاني (1974-1977). أما في المخططين الخماسيين الأول والثاني فقد إرتفعت نسبة حصة الفلاحة من إجمالي الإستثمارات إذبلغت نحو 9.68بالمائة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)ثم إلى 9.12بالمائة خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وفي سنة 1991فإن حصة الزراعة بلغت 7.12مليون دينار جزائري ،وبالرغم من هذه الزيادة فإن حصة الزراعة في الإستثمارات العامة ماتزال ضعيفة جدا ولاتعكس مكانة الفلاحة في التنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

تم التطرق لأهم العوامل الرئسية وهي [1]:

1-تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين و المنتجين.

2- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخيرفي تسليم البذور بعد إنقضاء الموسم كما كان سائدا.

3- تشجيع النطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الإستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

4-ضرورة خلق سوق زراعية جهويه بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

1. .بايشي أحمد:"القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 2003/02 ،جامعة ورقلة ،ورقلة .

المطلب الثالث: الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج التنمية المحلية

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الإحتياجات الأساسية للسكان ومن هذه الأهداف نذكر الأتي :

1-حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية و الأملاك المحلية وترشيد إستعمالها[1].

2-دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها أنشطة الأسر وتعزيزشبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

3-التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات داخل الإقليم الواحد.

4-ترقية الأنشطة الإقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

5-إدخال و إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية و الخدمية.

6-تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الإستثمار العمومي والخاص والوطني و الأجنبي .

7-وضع سياسة إقتصادية جوارية و تفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الإقتصادية و الإجتماعية

8-إقحام المواطنين في تحديد الإحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

9-تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكزالحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الإجتماعية لضمان الإستقرار الإجتماعي وتثبيت السكان بألأخص في المناطق الريفية.

10-ضمان العدالة في الإستفادة من المرافق و الخدمات الأساسية .

11-محاربة الفقر و الإقصاء والفوارق الإجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة والمهمشة و إدماجها في المجتمع .

12-القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الإجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل .

13-التصدي للآفات الإجتماعية والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية .

---

1. أحمد شريفي ،تجربة التنمية المحلية في الجزائر ،كلية الإقتصاد جامعة دمشق ،ص 8-9
http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog.post31.html

المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في التنمية المحلية والصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في التنمية المحلية

إن للتنمية المحلية عوامل عدة إقتصادية ،إجتماعية، وسياسية ولعل من أبرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية ،ويمكن حصر هذا العامل في نقاط أساسية وهي كالتالي[1]:

-وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع إحتياجاته الحقيقية .

-النظرة الإيجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة بإستخدام الموارد المحلية المتاحة،وبطرق وأساليب تلائم الظروف المحلية السائدة ،وتعزز إكتساب المعارف و المهارات اللازمة لإحداث التغيير.

-الإهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط،مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم .

-النظر للمجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالإعتبار أبعاده الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة.

-التعليم والتدريب النابع من إحتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخبرات واقعية لهم.

-الإستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

-التدريب النابع من إحتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع .

1. جوهر هشام ،مرجع سابق ،ص24،25.

-وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيمايلي :

عوامل إجتماعية :إرتفاع مستوى المعيشة و إنخفاض الكثافة السكانية وكذا الإستغلال الأمثل للموارد البشرية ،وتحسين مستويات الرعاية الصحية وإنخفاض الوفيات وإرتفاع معدلات الحياة.

عوامل إقتصادية :نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغيير المفاهيم المقترنة لبعض المهنو الحرف ،وكذا تطور تقسيم العمل و إرتفاع المهارات الفنية و الإدارية و إستخدام تقنيات وتوطينها وتطور أساليب الإدارة و إعتماد أسلوب التخطيط .

عوامل سياسية :عدم إحتكار السلطة وتحقيق آليات الديمقراطية والمساواة الإجتماعية مع ضرورة تهيئة المناخ السياسي العام والتشجيع على التنمية.

المطلب الثاني: مظاهر التنمية المحلية

للتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهما والتي يمكن توضيحها كالآتي[1]:

1-توفر الخدمات الإجتماعية :إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن تقديم خدمات لكافة شرائح المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن إستقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على السيكولوجي للمواطن[2].

2-توازن بين الموارد والنفقات :حيث تتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وإنسامجها مع النفقات التي تعرف إرتفاع و إنخفاض مستمر ،وهنا يبرزهذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر لتنميةالحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية ونخص بالذكر البلد

1. جوهري هشام ،،مرجع سابق ،ص 27

2. وفاء معاوي ،الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر .رسالة ماجستير .كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010 ص 94.

3-إستعمال وتوفر التقنيات الحديثة :يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة المحلية وذلك بهدف تسيير الشؤونالمحلية بإحترافية و كفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقةجيدة تسهل سير الإدارة[1].

4-الإعلام : يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية بإختلاف وسائله بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة وذلك بتزويده بمعلومات تفيده وذلك بهدف تجسيد مايريد الوصول إليه.

المطلب الثالث :الصعوبات التي تواجهها الجزائر في القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات الدول ،فالإهتمام بالقطاع الفلاحي يضمن العيش الكريم للمواطنين ،ويضمن تحقيق الأمن الغذائي ،كما أنه يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة .وقد واجهت الجزائر صعوبا ت في هذا القطاع نذكر منها:

-التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للتصنيع على حساب الفلاحة

-التغيرات الهيكلية العديدة التي عانها قطاع الفلاحة.

-النزاعات حول الأراضي الفلاحية .

-إستلاء الطفيليين والمضاربين وإستحواذهم على الراضي الزراعية.

-عدم وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة في الوقت المحددوتأخر تسليم البذور في الوقت المحدد.

-قلة الأسواق الزراعية الجهوية للتبادل الجهوي .

-التخلف التقني مما أثر على الإنتاجية والمردودية مع صعوبة الحصول على القروض الضرورية لتمويل الإستثمارات .

-ضعف تمويل البحث العلمي في القطاع الفلاحي،وقلة الإتصال والإرتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي .

1 وفاء معاوي ،مرجع سابق ،ص 95 .

خـــلاصـة

عرفت سياسات الدعم الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا و الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد وخاصة في المجال الزراعي.

- فإنتهجت بعد الإستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده نظام الثورة الزراعية وبعده إعادة الهيكلة الزراعية خلال عهد النظام الإشتراكي .
- إتنهجت الجزائر نظام المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية في نهاية الثمانينات بتبنيها نظام إقتصاد السوق .
- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة .
- جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع.
- انطلق برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي في السداسي الثاني من سنة 2009 إلى 2013 لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المبرمجة .

الفصل الثالث

دور القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بولاية ادرار

تمهيد

تتميز سياسة اللامركزية في الجزائر بإعطاء صلاحيات واسعة للجماعات المحلية للقيام بتنمية إقتصادية ،إجتماعية وثقافية شاملة على مستوى أقاليمها ،هذه التنمية تتطلب من كل ولاية وبلدية إستغلال الخصائص التي تميزها و الإمكانيات التي تحوزها من أجل تحسين ظروف معيشة سكانها.

وولاية أدرار مثلها مثل العديد من الولايات الجزائرية إستفادت من مشاريع في القطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية التي تقرها الدولة ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما :

المبحث الأول :المشاريع المسطرة ونسبة إنجازها في القطاع الفلاحي بالولاية من 2013-2016 .

المبحث الثاني :الإنتاج و التشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار.

المبحث الأول :المشاريع المسطرة و نسبة إنجازها في القطاع الفلاحي بالولاية من2013-2016

قبل الحديث عن المشاريع ،لابد لنا أن نلقي نظرة عابرة عن ولاية أدرار من حيث المناخ ،الموقع الجغرافي

المطلب الأول :الموقع الجغرافي لولاية أدرار:

إقليم توات مجموعة من واحات الصحراء الجزائرية الجنوبية الغربية تؤلف في مجموعها إقليم عبور مابين سفوح الأطلس الجنوبي وبلاد السودان. يقع إقليم توات في الجنوب الغربي للجزائر،وإسم توات إذا أطلق يراد به العموم لذا يدخل في نطاقه الأقاليم الثلاثة وهي :تيكورارين ،وتيديكلت ،وتوات

1-إقليم تيكورارين :او القورارة هو منطقة واسعة تقع شمال توات وبعيدة عنها بنحو 120ميل شرق تسابيت يحيط به العرق الغربي من الشمال والشمال الشرقي ،أما جنوبا فتحده هضبة تادمايت،ومن الشرق الحوض الشرقي لواد الساورة .

2-إقليم تيدكيلت:هومنطقة شاسعة تقع بين الهقاروتيكورارين .

3-إقليم توات :يحده شمالا العرق الغربي وعرق الراوي الكبير وإقليم القورارة،أما غربا فيحده وادي مسعود،ومن الجنوب الغربي عرق شاش ،وضرقا هضبة تادمايت ،ومن الجنوب الشرقي إقليم تيديكلت وجنوبا تنزروفت.

بإعتبار منطقة توات واقعة في المجال الصحراوي،فإن السمة الغالبة عليها هي إستواء أرضها ،فهي مسطحة الشكل تتألف من الرق والعرق والسبخة والهضبة والحمادة والوديان.

2-المناخ :يتميز بالجفاف وإرتفاع درجة الحرارة صيفا وإنخفاضها شتاء ،إذ تصل درجة الحرارة لغاية 50درجة مئوية.أما تساقط الأمطار في توات فهو قليل[1] .

1.. طيب بوجمعة نعيمة ،الموقع الجغرافي لإقليم توات ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول ،العلاقات الحضارية بين إقليم توات وحواضر المغرب الإسلامي يوم 14-15أفيل 2009،الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدراربالإشتراك مع جامعة إ بن خلدون تيارت.

المطلب الثاني :المشاريع المنجزة في القطاع الفلاحي بالولاية من2013-2016

من خلال الملحق 01 يتبين الأتي :

- تم إنجاز08 خطوط إمداد مائية لدعم مياه الفقاقير و إعادة تأهيل 04فقاقير بمبلغ 116.600 بنسبة إنجاز تقدر بـ 90بالمئة
- إنجاز 02 ابار لدعم الفقاقير(فنوغيل –تامست)بنسبة إنجاز تقدر100بالمئة
- إنجاز و تجهيز 02أبار ،وتوفير ووضع 02 مولدات كهربائية و بناء 02أبار بنسبة إنجارتقدر بـ 100بالمئة وإيصال الكهرباء إلى أراضي الإمتياز على مسافة 212كلم ،وإيصال الكهرباء إلى أراضي واد غزالة على مسافة 190كلم و ربط 14 بئر على مسافة 5940كلم بنسبة إنجازتقدر بالمئة
- تهيئة قاعة إستقبال للفلاحين .

المطلب الثالث :العمليات ذات الاولوية في القطاع الفلاحي

1-العمليات ذات الأولوية من اجل اعادة بعثها هي:

FSDFS

1 -تطوير القدرات الانتاجية من خلال تحسين الخدمات عن طريق تحديثها و توسيعها (الحصة الثانية).

2 -تطوير القدرات الانتاجية من خلال تحسين الخدمات عن طريق تحديثها و توسيعها (الحصة الثالثة).

3 -تطوير القدرات الانتاجية من خلال تحسين الخدمات عن طريق تحديثها و توسيعها (الحصةالاولى).

4 -الحفاظ على الواحات و تطويرها و تطوير الزراعة فيها (الحصة الثالثة).

5 -التأطير (الحصة الثانية).

6 -التأطير (الحصة الثانية).

7 -دراسة، انشاء و تجهيز مذبح بأدرار.

FNDR

1 -تزويد بالكهرباء الأراضي MEV (الحصة الاولى)[1].

1. .مديرية الفلاحة لولاية أدرار

2- انشاء إجراءات هيكلية في أراضي **MEV** و الاراضي عن طريق الامتياز بولاية ادرار.

3- فتح مسارات فلاحية.

PCCE

1 -دراسة، انشاء و تجهيز مقر للقسمة الفلاحية دائرة ادرار.

2 -دراسة، انشاء و تجهيز مقرين (2) للقسمة الفلاحية على مستوى دائرتي تيميمون و أولف.

2-العمليات الأخرى ذات الأولوية من اجل إعادة بعثها هي:

1 -التأطير (الحصة الاولى).

2 -الحفاظ على الواحات و تطويرها و تطوير الزراعة فيها (الحصة الثانية).

إن التنمية الفلاحية تعتمد أساسا على تطوير الفلاحة و إ ستعمال الوسائل الحديثة التي تمكن الفلاحة من الحصول على وفرة ان في الانتاج و تحسين النوعية ؛الا ان تنمية الفلاحة لا يمكن ان تكون دون إنجاز بعض المشاريع التي تسهل التنمية الفلاحية وأهمها:

- كهربة المحيطات الفلاحية ،- انجاز الطرق الفلاحية ،- حفر و تجهيز الانقاب .

حيث تمكننا كهربة المحيطات الفلاحية من تمكين الفلاحين و المستثمرين من إستعمال الطاقة الكهربائية التي هي ضرورية لتشغيل معظم الالات و التجهيزات المستعملة في الفلاحة بالاضافة الى الانارة التي تمكن الفلاح من العمل في كل الاوقات .

أما الطرق الفلاحية فإنها ضرورية جدا لتمكين الفلاحين و المستثمرين من ال وصول بسهولة الى المناطق المستصلحة وبالتي إدخال كل اللوازم و المواد اللازمة و كدلك إدخال الالات المستعملة في الفلاحة هذا بالإضافة الى سهولة اخراج منتوجاتهم أو وصول الشاحنات لتحميل المنتوجات .

أما حفر و تجهيز الأنقاب فإنه ضروري جدا للحصول على الكميات التام نية للإنتاج النباتي الحيواني كون منطقة أدرار هي منطقة صحراوية ذات مناخ صحراوي جاف و حار صيفا و جاف و بارد شتاء الى ان الجفاف يستمر لمدة سنوات متتالية مما يجعل الحصول على المياه عن طريقة الأنقاب المجهزة ش ئ ضروري من أجل التنمية الفلاحية [1].

1. مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

و بالنظر الى المعطيات التي تحصلنا عليها من مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار و المتعلقة بالمشاريع المنجزة و التي في طور الإنجاز خلال الخمس 5 سنوات الاخيرة فإننا نرى من خلال تحليلنا له ذه المعطيات بان الكميات الممنوحة للولاية جد هامة و تستجيب لمطالب الفلاحين و المستثمرين الا ان و تيرة إنجازها تتم بنسبة ضعيفة ، و عليه فإننا نرى ضرورة التركيز على انجاز المشاريع في أوقاتها المحددة حتى يستطيع الفلاحون و المستثمرون الإستفادة منها في بع ث التنمية الفلاحية في الولاية ، و هذا لن يتأت الا بتوفر الإرادة .

المبحث الثاني :الإنتاج والتشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار

للقطاع الفلاحي دور هام في تلبية الاحتياجات الغذائية وتوفير مناصب العمل للإنسان ،من خلال إنتاج مختلف الأنواع من الحبوب،الخضروات ،اللحوم والحليب...الخ وتوفير دخل مادي دائم أو مؤقت.وهو ما نتطرق إليه من خلال هذين المطلبين :

المطلب الأول :الإنتاج النباتي بالولاية من سنة 2005-2015

جدول رقم 3-1 تقسيم الأراضي بولاية أدرار من 2005-2015

المصدر:مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

	STATISTIQUES AGRICOLES					
	MOYENNE DE CINQ ANNEE					
REPARTITION GENERALE DES TERRES	2005 – 2006	2006 – 2007	2007 – 2008	2008 – 2009	2009 – 2010	M
S.A.T (ha)	337 650	337 650	337 650	366 077	366 077	349 021
S.A.U (ha)	34 862	32 626	32 368	34 649	35 593	34 020
Sup. irriguée (ha)	28 936	28 936	28 936	28 936	28 936	28 936

	MOYENNE DE CINQ ANNEE					
REPARTITION GENERALE DES TERRES	2010 – 2011	2011 – 2012	2012 – 2013	2013 – 2014	2014 – 2015	M
S.A.T (ha)	366 077	366 077	366 077	366 463	383 614	369 662
S.A.U (ha)	35 687	35 672	35 806	36 351	36 978	36 099
Sup. irriguée (ha)	28 936	28 936	28 936	28 936	30 771	29 303

شكل 3-1تقسيم الأراضي بولاية أدرارمن 2005-2015

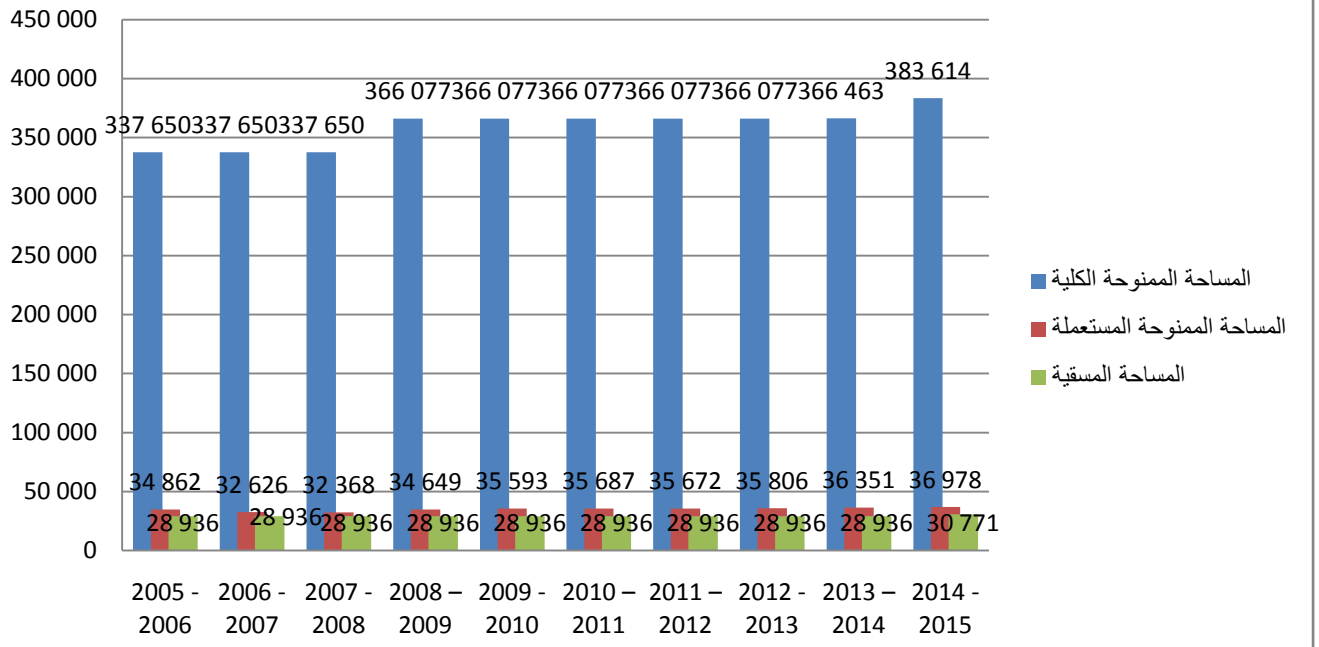

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات جدول 3-1من مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-1) نلاحظ أنه خلال الفترة 2005-2008 المساحة الممنوحة الكلية قدرت بـ 337650 هكتار و بقت ثابتة خلال الثلاثة مواسم الفلاحيةألأولى 2006/2005،2007/2006 2008/2007، وابتداء من الموسم الفلاحي 2009/2008 وزعت أراضي فلاحية جديدة مساحتها قدرت بـ28427هكتارحتى الموسم الفلاحي 2012/ 2013 لكن المساحة المسقية بقت ثابت ويدل هذا على عدم دخول هذه المساحة في الإنتاج .وقد تناقصت مساحة النخيل الكلية خلال الموسم الفلاحي 2014/2013 لتخلي بعض المستصلحين عن أراضيهم المقدرة بـ 386 هكتار.لكن خلال الموسم الفلاحي 2015/2014شهدت المساحة المسقية زيادة قدرت بـ 1835هكتار،مقابل زيادة المساحة الكلية للنخيل بـ 17151هكتار والمساحة المستعملة بـ 627هكتار وهذا يدل على دخول هذه الأراضي حيز الإستغلال و الإنتاج .

جدول رقم (3-2) إنتاج نخيل التمور بولاية أدرار من 2005 – 2015

المصدر:مديرية الفلاحة لولاية أدرار

انتاج نخيل التمر	2005 - 2006	2006 - 2007	2007 – 2008	2008 - 2009	2009 - 2010	M
Superficie(ha)	29 104	29 104	30 110	27 354	27 354	28 605
Produc. Qx	546 568	674 245	675 504	782 268	788 422	693 401

انتاج نخيل التمر	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 – 2013	2013 - 2014	2014 - 2015	M
Superficie (ha)	27 400	27 748	27 804	27 907	28 326	27 837
Produc. Qx	825 075	865 083	875 223	907 278	910 328	876 597

شكل 3-2 إنتاج نخيل التمور بولاية أدرارمن 2005-2015

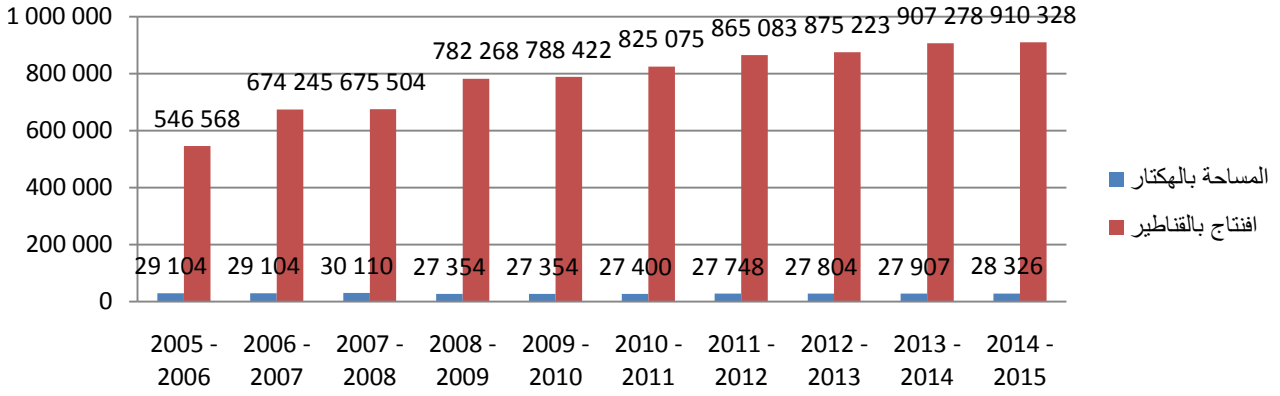

من إعداد الطالب .بناء على معطيات جدول (3-2) من المصالح الفلاحية لولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-2) نلاحظ أن إنتاج التموروصل إلى 674245 قنطارخلال الموسم الفلاحي 2007/2006 أي بزيادة عن الموسم الفلاحي السابق تقدربـ: 127677 قنطار رغم ثبات المساحة المخصصة للنخيل والمقدرة بـ 29104 خلال هذين الموسمين.لكن خلال الموسم الفلاحي 2008/2007زادت المساحة المخصصة للنخيل وبقى الإتاج ثابت عند مستوى675504 قنطار رغم زيادة المساحة 30110 أي بفارق 1006هكتار.وخلال المواسم 2009/2008 و2010/2009 و2011/2010

2005 - 2006	2006 - 2007	2007 - 2008	2008 - 2009	2009 - 2010	M

و2012/2011 و 2013/2012 و 2014/2013 و 2015/2014 هناك زيادات في الإنتاج قابلت الزيادات في المساحات المغروسة من النخيل ،أي أن الإتاج في تحسن مستمر .وهناك إهتمام بالنخيل من طرف المستصلحين .

جدول رقم (3-3) إنتاج الطماطم بولاية أدرارمن سنة2005 – 2015

		(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)
Céréales		**6 351**	**177 365**	**5 091**	**148 922**	**5 715**	**148 515**	**5 742**	**148 372**	**7 377**	**161 496**	**6055**	**156 934**
Mraichage		**4 201**	**608 659**	**3 756**	**553 070**	**4 443**	**642 544**	**4 505**	**666 459**	**4 253**	**567 792**	**4232**	**607 705**
Dont	Tomate	1 243	162 448	776	108 972	1 406	186 542	1 227	213 676	1 108	128 971	1152	**160 122**
	P. de terre	287	31 527	225	25 124	314	39 036	285	33 835	222	37 918	267	**33 488**
	Oignon	509	130 932	428	110 597	450	115 987	521	96 587	559	101 312	493	**111 083**
Cult. Indust.		**365**	**4 851**	**433**	**5 986**	**691**	**8 820**	**590**	**8 552**	**479**	**7 144**	**512**	**7 071**
	Tabac	203	2 554	200	2 519	433	5 639	425	5 786	291	4 075	310	**4 114**
Fourrage		**1 752**	**466 543**	**1 931**	**582 535**	**1 412**	**372 894**	**1 622**	**340 349**	**1 426**	**253 980**	**1629**	**403 260**
Legumes secs		**114**	**618**	**114**	**613**	**127**	**684**	**87**	**663**	**66**	**335**	**102**	**582**
Autres		137	1 107	148	1 133	163	1 289	105	710	113	580	133	**964**

		2010 - 2011		2011 - 2012		2012 - 2013		2013 - 2014		2014 - 2015		M	
		(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)	(Ha)	(Qx)
Céréales		**7 933**	**207 871**	**7 606**	**223 512**	**8 014**	**216 667**	**8 313**	**251 559**	**9 431**	**275 456**	**8259**	**235 013**
Mraichage		**4 179**	**659 335**	**4 288**	**652 474**	**4 552**	**716 366**	**4 499**	**724 172**	**4 508**	**708 074**	**4405**	**692 084**
Dont	Tomate	1 083	240 360	1 076	198 788	1 112	226 259	1 043	235 335	975	216 577	1058	223 464
	P. de terre	275	41 085	238	33 303	275	41 409	315	43 675	310	46 905	283	41 275
	Oignon	567	103 709	602	107 227	623	104 836	618	104 979	572	104 344	596	105 019
Cult. Indust.		**561**	**8 763**	**581**	**10 105**	**490**	**8 236**	**696**	**14 755**	**737**	**16 375**	**613**	**11 647**
	Tabac	383	5 729	397	7 034	297	5 198	463	11 139	531	13 098	414	8 440

Fourrage	**1 287**	**261 552**	**1 360**	**315 360**	**1 488**	**312 618**	**1 442**	**284 224**	**1 602**	**354 903**	**1 436**	**305 731**
Legumes secs	**64**	**382**	**72**	**456**	**74**	**462**	**83**	**504**	**91**	**578**	**77**	**476**
Autres	126	846	111	641	111	779	130	1 060	144	1 510	124	967

المصدر:مديرية الفلاحة بولاية أدرار

شكل (3-3) إنتاج الطماطم بولاية أدرارمن 2005-2015

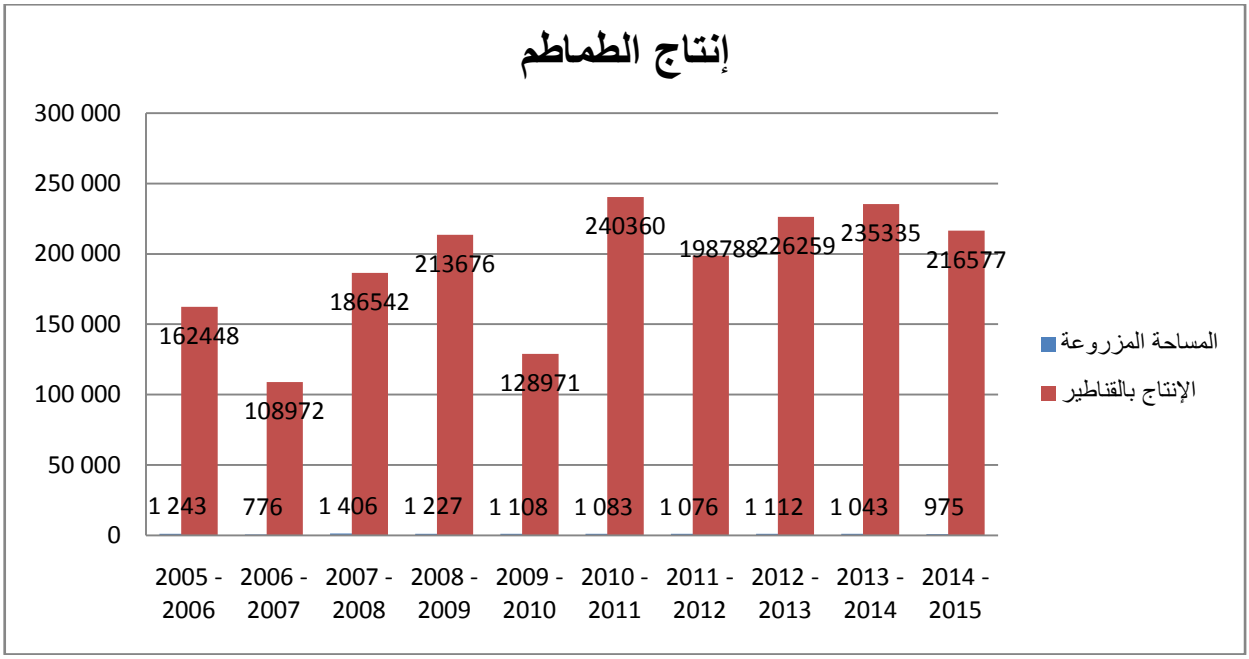

المصدر :من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول (3-3)من مديرية الفلاحة بولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-3) نلاحظ أنه خلال الموسم الفلاحي 2006/2005 كانت المساحة المزروعة من الطماطم 162448هكتاروالإنتاج 1243قنطار،وفي الموسم 2007/2006تناقصت المساحة المزروعة من الطماطم رافقها تناقص في الإنتاج وصل إلى أي 53476 قنطار لكن في الموسم 2008/2007 هناك زيادة في المساحة المزروعة و زيادة في إنتاج الطماطم مقدرة على التوالي بـــ 630 هكتار و77704 قنطار. وزيادة قدرت بـ 27134 قنطار في الموسم 2009/2008.وكان أعلى إنتاج خلال الموسم الفلاحي 2011/2010 حيث بلغ ذروته 240360 قنطاروهذا لإستعمال أساليب تقنية حديثة والبذور ذات النوعية الجيدة وإهتمام الفلاحين هذا المنتوج .ويمكن ملاحظة ذلك خلال المواسم الفلاحية 2012/2011،2014/2012،2013/ 2015و2016/2015

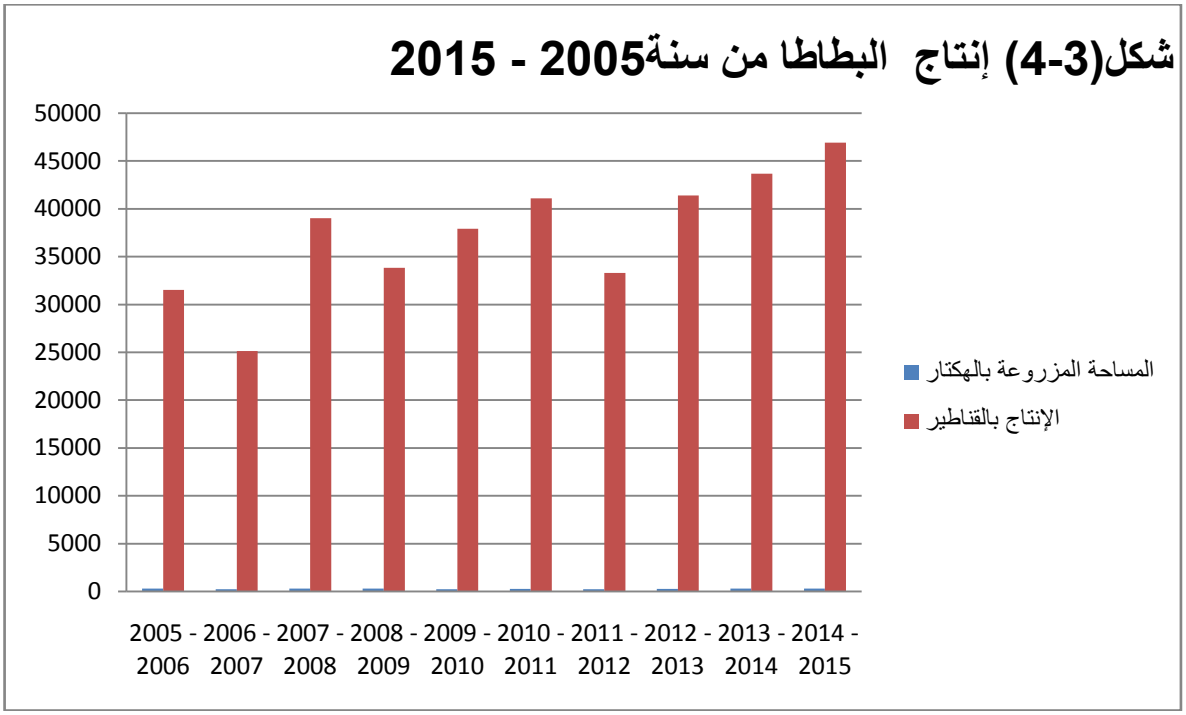

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (3-3)من مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-4) نلاحظ انه في الموسم الفلاحي 2006/2005 كانت المساحة المزروعة من البطاطا هكتار والإنتاج 31527 قنطار إرتفعت المساحة والإتاج إلى310 هكتار و46905 قنطار وهذا يدل على التحسن في الإنتاج والتوسع في تخصيص مساحة أكبر لهذا المنتوج.

المطلب الثاني :الإنتاج الحيواني بالولاية من سنة 2005-2015

جدول رقم (3-4) الإنتاج الحيواني بولاية أدرارمن سنة2005 - 2015

PRODUCTION ANIMALE

1 - Effectifs du cheptel

	2005-2006	2006 - 2007	2007 - 2008	2008 - 2009	2009 - 2010
Bovins		650	654	724	741
Ovins		338 925	347 164	347 597	351 900
Caprins		94 760	95 540	96 997	111 735
Camelins		37 638	38 479	41 226	42 628
	2010 - 2011	2011 - 2012	2012 - 2013	2013 - 2014	2014 - 2015
Bovins	723	882	955	1 186	1 342
Ovins	414 809	425 098	451 025	462 465	447 356
Caprins	117 939	127 522	142 305	148 167	132 124
Camelins	40 983	44 371	46 998	49 951	50 163

المصدر :مديرية الفلاحة بولاية أدرار..

شكل(3-5) الإنتاج الحيواني بولاية أدرارمن سنة2005 - 2015

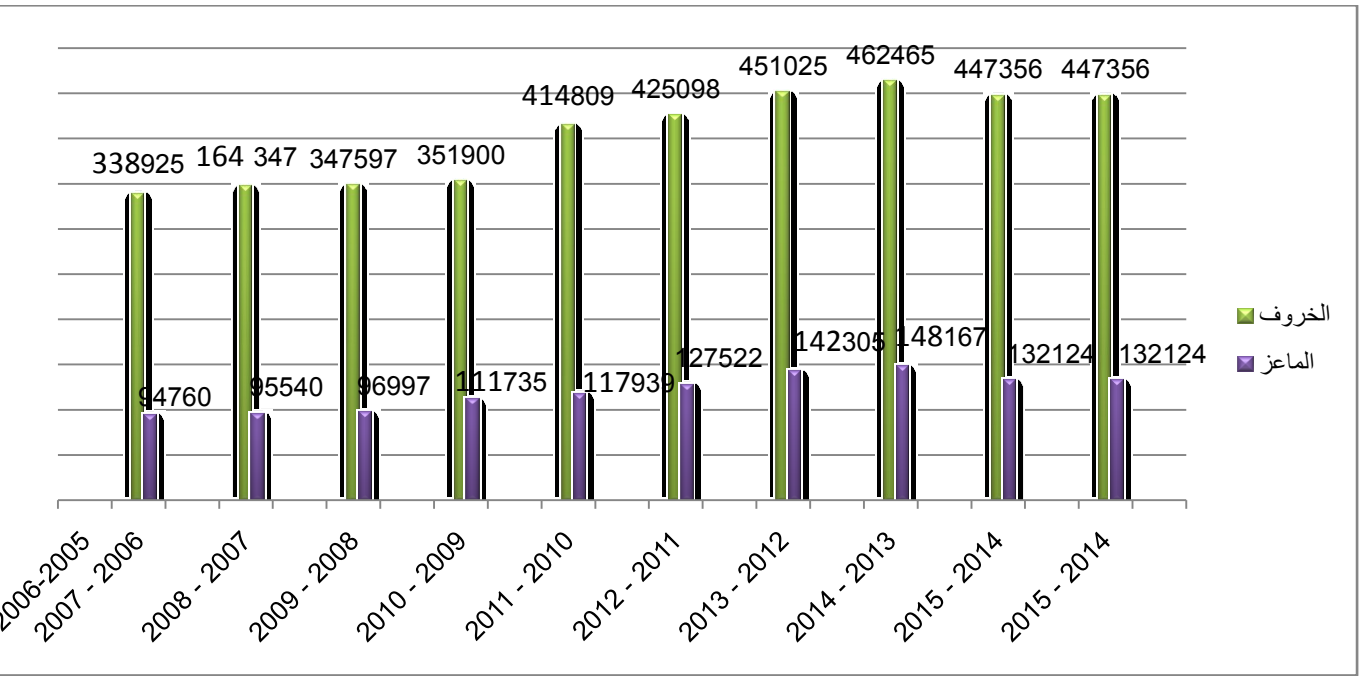

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول (3-4) من مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-5) نلاحظ ان هناك زيادة من الماعز والأغنام مقارنة بالموسم الفلاحي 2006/2005والتي كانت94760 رأس ماعزو 338925 رأس من الأغنام وصلت إلى 132124 و

447356من الماعز و الأغنام على التوالي .وهذا يدل على الإهتمام بتربية هذه الحيوانات لتلبية احتياجات السوق المحلية.

المطلب الثالث: التشغيل السنوي في القطاع الفلاحي بولاية أدرار ودوره في التنمية المحلية

جدول رقم (3-5) التشغيل السنوي بالقطاع الفلاحي بولاية ادرار من سنة 2012 الى 2016

السنة	المناصب الدائمة (1)	المناصب الموسمية	المناصب الدائمة المكافئة (2)	المجموع 1+2
2012	95	918	201	296
2013	123	1469	206	329
2014	100	1198	219	319
2015	96	1701	333	429
2016	97	2390	223	320

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية أدرار

شكل رقم (3-6)التشغيل السنوي بالقطاع الفلاحي بولاية أدرارمن سنة2012- 2016.

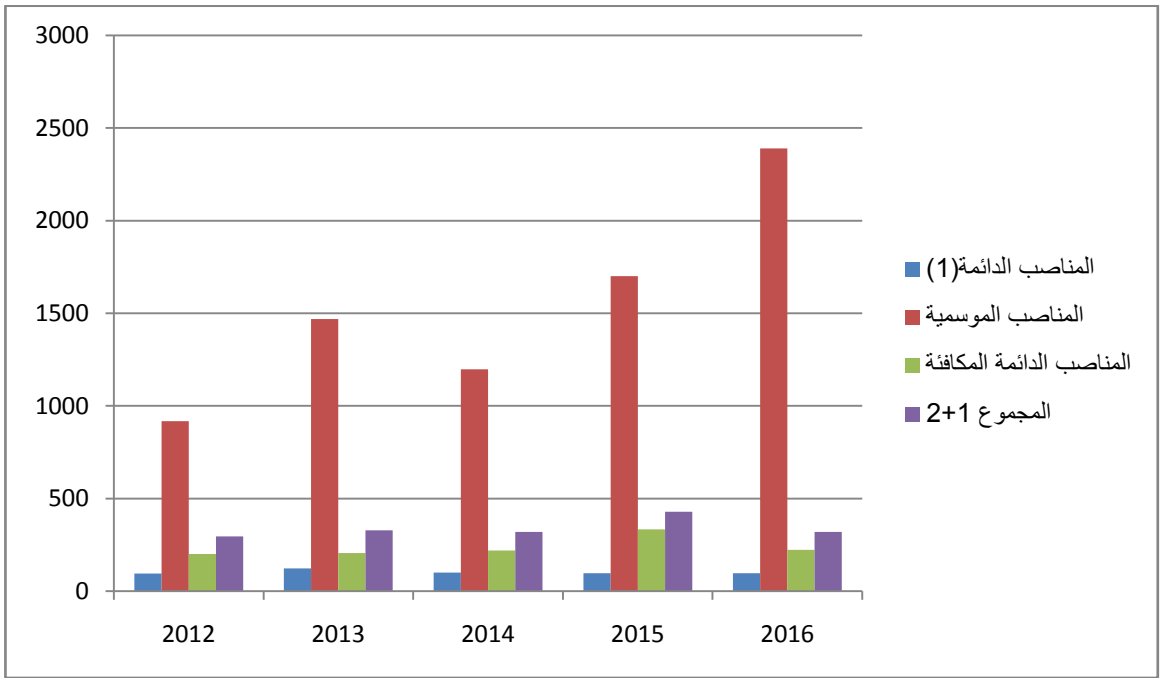

المصدر من إعداد الطالب إعتمادا على : الجدول (3-5) من مديرية الفلاحة لولاية أدرار.

من خلال الشكل (3-6) المشغلون بالقطاع سنة 2012 كان 296 منصب عمل ،ثم إرتفع إلى 329 بنسبة زيادة 11.14 بالمئة ،ثم إنخفض سنة 2014 حيث وصل 319 بمعدل 3.03- بالمئة ثم سنة 2015 إرتفع عدد العمال إلى 429 بمعدل 34.48 بالمئة ثم إنخفض إلى 320 سنة 2016 بمعدل 25.40 بالمئة وهذه الأرقام ضعيفة بالمقارنة بعدد المتخرجين من جامعة العقيد أحمد دراية أدرار ،ومراكز

التكوين المهني ،والمطرودين من المدارس والثانويات .وهذا يدل على المساهمة الضعيفة للقطاع الفلاحي في امتصاص البطالة .

خـــلاصـــة

رصدت الجزائر مخططات وميزانيات معتبرة لدفع عجلة التنمية المحلية .وكان لأدرارنصيب معتبر من هذه المخططات .والتي سعت للاستفادة منها على مستوى الإنتاج وتغطية الطلب المحلي من المواد الزراعية بأنواعها وزيادة نسب التشغيل في أوساط الشباب .من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك إهتمام كبير بالقطاع الفلاحي ويظهر ذلك في :
  1 -زيادة المساحة الممنوحة لطالبي الإستصلاح .
  2 -زيادة الإنتاج النباتي :الطماطم ،التمور ،البطاطا .....الخ.
  3 -زيادة الإنتاج الحيواني والمتمثل في تربية:الأغنام ،الماعز ....الخ
- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل هزيلة مقارنة بالطلب على العمل ومقارنة بالمجهودات المبذولة.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة:

التنمية الشاملة هي التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما،سواء كان ذلك اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا ،وتساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد ،وتأتي التنمية الشاملة للتخلص من الفقر ومعالجته ،ومحو الأمية والتخلص من البطالة بتوفير فرص العمل ،كما تهتم بضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة القومية بالإضافة منح الأفراد حقوقهم في التعبير عن الرأي وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار،لذلك سميت بالتنمية الشاملة نظرا لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد.

أما التنمية المحلية فهي القيام بمجموعة من العمليات ،والنشاطات الوظيفية ،والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي .

وتكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أم متقدمة .فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية و أحد ركائز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في العديد من الدول ،وتشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة .وتسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات .وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل جملة من النتائج :

- التنمية المحلية حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية والمبادرة التلقائية او بالوسائل المنهجية لبعثها و إستثارتها.
- للتنمية المحلية أبعاد إقتصادية و إجتماعية وسياسية ودولية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع .
- للتنمية المحلية مؤشرات إقتصادية و إجتماعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،الفقر،معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ،عدد السكان لكل طبيب ،معدل النمو السنوي للسكان أمد الحياة .

-عرفت سياسات الدعم الزراعي في الجزائر عدة مراحل تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد وخاصة في المجال الزراعي.

- فانتهجت بعد الاستقلال نظام التسيير الذاتي ثم بعده نظام الثورة الزراعية وبعده إعادة الهيكلة الزراعية خلال عهد النظام الإشتراكي .

- إتنهجت الجزائر نظام المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية في نهاية الثمانينات بتبنيها نظام إقتصاد السوق .
- تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في بداية الألفية الثالثة .
- جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع.
- انطلق برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي في السداسي الثاني من سنة 2009 إلى 2013 لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المبرمجة .
- هناك إهتمام كبير بالقطاع الفلاحي ويظهر ذلك في :
  1 -زيادة المساحة الممنوحة لطالبي الإستصلاح .
  2 -زيادة الإنتاج النباتي :الطماطم ،التمور ،البطاطا .....الخ.
  3 -زيادة الإنتاج الحيواني والمتمثل في تربية:الأغنام ،الماعز ....الخ
- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل هزيلة مقارنة بالطلب على العمل .

التوصيات و المقترحات :

- على الجزائر تحديد برامج واضحة ودقيقة للنهوض بالقطاع الفلاحي.
- نشر الوعي في أوساط الشباب حول أهمية الإعتناء وإستصلاح الأراضي الزراعية.
- نشر ودعم فكرة تحقيق إكتفاء ذاتي داخلي من الإنتاج وياحبذا تحقيق هذا الإكتفاء على مستوى كل ولاية ثم يتبعه الإكتفاء الذاتي للإنتاج وطنيا .
- الإنتقال بعد نجاح فكرة تحقيق الإكتفاء الذاتي إلى إكتساح الأسواق الإفريقية وتصدير المنتوج الجزائري .
- الإهتمام بالفلاحة الصحراوية ،نظرا للمساحات الشاسعة التي تملكها الجزائر.
- تعميم إستعمال الطاقة الشمسية على الأستصلاحات والمستثمرات الفلاحية.
- المتابعة والمراقبة الصارمة للأموال التي تصرف على القطاع الفلاحي .

آفـاق الدراســـة :

-يعتبر هذا البحث نقطة إنطلاق لأبحاث أخرى مستقبلية كونه من الأبحاث الواسعة والعميقة التي لايمكن حصرها في بحث واحد وعلى هذا نقترح بعض العناوين لأبحاث لاحقة:

1 -مكانة المخططات الفلاحية في برامج التنمية في الدول النامية

2 -أثر إستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الفلاحي في الدول النامية (دراسة مقارنة).

3 -آليات تحسين التشغيل على مستوى القطاع الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :الكتب باللغة العربية.

1) عبد المطلب عبد الحميد:التمويل المحلي ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2001.

2) علي محمد مسعود،المقومات الإقتصادية ومتطلبات الإستثمارفي دول إفريقيا،الدوافع والمخاطر،طرابلس ،ليبيا.

3) مدحت القريشي ،التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،داروائل للنشروالتوزيع،الأردن2007.

4) يوسف قات ،الدعم الزراعي ضمن إطار الإتفاقية بشأن الزراعة،مؤسسة التسوبق الزراعي ،مديرية الدراسات والمعلومات 2000.

5) محمد علي محمد ،مؤشرات الدعم الزراعي ،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي سورية ،آب 2008،.

ثانيا :الكتب باللغة الفرنسية:

6. ANDRE JOYAL .LE DEVELOPEMENT LOCAL.EDITTION DE L'IQRC.PARIS.2002.

7.JOSEPH LAJUGIE.PIEERE DELFAUD ET CLAUDE LACOUR .ESPACE REGIONAL ET AMENAGENT DUTERRITOIRE.EDITION DALLOZ .PARIS 1979 .

8.HIILIPPE AAYDOLOTECONOMIE REGONALE URBANE ED.ECONOMICAPARIS1985.

9.JEAN-LOUIS GUIGOU .LEDEVELOPEMENT LOCAL .ESPOIRS ET FREINS .IN DEVELOPEMENT LOCAL ET DECENTRALISATION .SOUS LA DERECTION DE BERNARD GUESNIER. ED ECONOMICA.PARIS 1986.

الأطروحات و المذكرات :

10.خنفري خيضر:"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،فرع التحليل الإقتصادي ،جامعة الجزائر-3-،الجزائر،2011/2010.

11..جوهري هشام ،بن بوبكر رضوان :إشكالية الإستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة ،مذكرة الليسانس في العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،2013/2012.

12.غردي محمد ،القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر-3- الجزائر ،2012/2011.

11.محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية و مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ،مذكرة ماجستيرفي العلوم التجارية ،فرع محاسبة وتدقيق،قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر- 3- السنةالجامعية2011/2010.

12.رابح زبيري الإصلاحات في القطاع الزراعي وأثارها على تطوره ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 1996.

13.وفاء معاوي ،الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر .رسالة ماجستير .كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2010 .

14.الهاشمي بن واضح ،منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا (ماستر –ماجستير- دكتوراه) في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ط2016.

النصوص التشريعية و التنظيمية:

15.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 52،المؤرخ في 19جمادى الثانية عام 1426هالموافق 26 يوليو سنة 2005.

16.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد44المؤرخة في8جمادى الثانيةعام1427هـ الموافق 04 يوليو سنة 2006.

المجلات والدوريات والمؤتمرات :

17..بايشي أحمد:"القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، مجلة الباحث عدد 2003/02 ،جامعة ورقلة ،ورقلة .

18.مبروكي الطاهر:"دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"،مجلة الباحث العدد 2007/05 ،جامعة ورقلة ،ورقلة.

19..وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

20. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،الجهاز المؤطر لبرنامج الإستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية1998.

21.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000.

22.العلاقات الحضارية بين إقليم توات وحواضر المغرب الإسلامي ،الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار بإلإشتراك مع جامعة إبن خلدون تيارت ،يومي 14-15أفريل 2009.

23.وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

24.المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،الجهاز المؤطر لبرنامج الإستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية1998.

25.المخططالوطني للتنمية الفلاحية ،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2000.

26. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ،برنامج التجديد الريفي ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لشعبية،2008.

27. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية ،الخرطوم ديسمبر2009.

28.رحماني موسى ووسيلة السبتي :واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية المقدمة في إطار الملتقى الدولي :تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير .الجزائر .

مواقع الأنترنيت :

29 .محمد عدنان وديع ،التنمية ومؤشرات وإستراتيجيات التنمية ،**http//www.sef.ps** 10 /2013/01ساعة الدخول22:10.

30.كلمة رئيس الجمهورية عند إفتتاح الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي بسكرة،28فيفري 2009،على الموقع:

//www.el-mouradia.dz/arabe/discourasara/2009/02:http

31. جلسات الإستماع السنوية التي يعقدهارئيس الجمهورية للإطلاعلى مختلف النشاطات الوزارية،إجتماعا تقيميا مصغرا خصص لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية،بتاريخ24 أوت2010،على الموقع:

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe

32.أحمد شريفي ،تجربة التنمية المحلية في الجزائر ،كلية الإقتصاد جامعة دمشق على الموقع:

http://sciencesjuridiques.blogspot.com/2009/05/blog.post31.html

الملاحـــق

ملحق رقم 01 : المشاريع المسطرة و نسبة انجازها في القطاع الفلاحي بالولاية من 2013/01/01 الى غاية 12/31/ 2016

العمليات	الانجازات	الوحدة	التناسق الجسدي		التناسق المالي (دج)			ملاحظة
			الهدف	الانجاز	المبلغ	الالتزام	الاستهلاك	
الحفاظ على الواحات و تطويرها و تطوير الزراعة فيها (الحصة الاولى)	1 -انجاز عشرة (10) خطوط امداد مائية لدعم مياه الفقاقير 2 -اعادة تأهيل 05 فقاقير	**وحدة** **وحدة**	**10** **05**	**08** **04**	**160.000**	**120.729**	**116.600**	**الاعمال المنجزة تقدر بـ: 90%**
الحفاظ على الواحات و	**<u>تيميمون</u>** -اصلاح شبكات الري الموجودة. -انجاز شبكات ري جديدة. -اصلاح شبكات الصرف الصحي. -اقتلاع اشجار النخيل غير المنتجة. -غرس شجيرات نخيل جديدة.							**تحفظ مكتب**

تطويرها و تطوير الزراعة فيها (الحصة الثانية)	-اقامة حواجز كسر الرياح. -تنظيف بساتين النخيل. **<u>تيموكتان</u>** -فتح 2 كلم من المسارات الفلاحية -انجاز و تجهيز 03 ابار لدعم الفقاقير (سالي، زاية كنتة و عين زقمير). -انجاز و تجهيز 03 ابار لدعم الفقاقير (فونوغيل و تاماست). -ايصال الكهرباء الى 05 ابار لدعم فقاقير (سالي، زاوية كنتة، عين زقمير، فونوغيل و تاماست). -انجاز خطوط امداد مائية (فونوغيل). -انجاز خطوط امداد مائية (عين زقمير). -انجاز خطوط امداد مائية (زاوية كنتة). -انجاز خطوط امداد مائية (تاماست). -انجاز خطوط امداد مائية (سالي). -تجهيز 05 ابار لدعم الابار بالطاقة الشمسية (في عموم الولاية).	**وحدة** **كلم** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة**	**01** **02** **03** **03** **05** **01** **01**	**00** **02** **00** **00** **00** **00** **00**	**158.000**	**8.471** **00**	**8.471**	**الدراسات، المشروع رفض من طرف المراقب المالي (CF) بسبب تجميد العمل** **الاعمال المنجزة تقدر بـ: 100%**

الحفاظ على الواحات و تطويرها و تطوير الزراعة فيها (الحصة الثالثة)		**وحدة**	**01**	**00**					**موصفات المناقصة وضعت. تجميد العمل**
		وحدة	**01**	**00**					
		وحدة	**01**	**00**					
		وحدة	**05**	**00**					
تطوير القدرات الانتاجية من خلال تحسين	**الاراضي المحصل عليها عن طريق الامتياز PK 200 بلدية رقان** - انجاز و تجهيز 02 ابار، توفير و وضع 02 مولدات كهربائية و بناء 02 ابار **الاراضي المحصل عليها عن طريق الامتياز PK 400 بلدية BBM** - انجاز و تجهيز 02 ابار، توفير و وضع 02	**وحدة** **وحدة**	**02** **02**	**02** **00**	**620.000**	**350.888**	**213.269**	**الموافقة على المشروع من طرف**	**الاشغال منجزة 100%**

الخدمات تحديثها و توسيعها (الحصة الاولى)	مولدات و بناء 02 ابار. - إيصال الكهرباء الى أراضي الامتياز على مسافة 212 كلم. - إيصال الكهرباء الى أراضي واد غزالة على مسافة 190 كلم. - ربط 14 بئر مع بعضها على مسافة 5.940 كلم	**كلم**	**195.940**	**08**					CMW، **الالتزام بعد إعادة بعث الاشغال.** **الاشغال منجزة 100%** **الاشغال منجزة 100%**
تطوير القدرات الانتاجية من خلال تحسين	**الاراضي المحصل عليها عن طريق الامتياز برج باجي مختار 1** **الحصة رقم 01:** - انجاز 04 ابار - تجهيز 04 ابار - بناء 04 ابار	**وحدة**	**04**	**00**					**الموافقة على المشروع من طرف** CMW، **الالتزام بعد**

الخدمات تحديثها و توسيعها (الحصة الثانية)	**الاراضي المحصل عليها عن طريق الامتياز برج باجي مختار 2** **الحصة رقم 02** - انجاز بئر - تجهيز بئر - بناء بئر **الحصة رقم 03: تزويد الاراضي الكبرى المتحصل عليها عن طريق الامتياز بخطوط الكهرباء متوسطة الجهد (MT) على مسافة 240 كلم.** **الحصة رقم 04: تزويد 04 ابار بالكهرباء** **الحصة رقم 05: انجاز شبكة كهربائية رئيسية مجزئة الى**	**وحدة** **كلم** **كلم** **مج (MT)**	**01** **240** **10** **4600**	**00** **00** **00** **00**	**620.000**	**258**	**258**	**إعادة بعث الاشغال.** **اعلان عن المناقصة بعد إعادة بعث الاشغال.** **الموافقة على المشروع من طرف CMW، الالتزام بعد إعادة بعث الاشغال.**

	حصتين: - الحصة رقم 01: انجاز شبكة كهربائية رئيسية على مستوى الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز برج باجي مختار 01. - الحصة رقم 02: : انجاز شبكة كهربائية رئيسية على مستوى الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز برج باجي مختار 02.	**مج** (MT)	**1400**	**00**					**اتفاق الالتزام مستمر** **اتفاق الالتزام مستمر**
تطوير القدرات الانتاجية من	**الحصة رقم 01: فتح 27 كلم مسار فلاحي على مستوى الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز بواد غزالة بلدية ادرار .** **الحصة رقم 02: فتح 29 كلم مسار فلاحي على مستوى**	**كلم** **كلم** **كلم**	**27** **29** **29**	**00** **00** **00**	**620.00**	**00**	**00**		**المناقصة اطلقت، الإعلان عن إلغائها بسبب تجميد**

خلال تحسين الخدمات تحديثها و توسيعها (الحصة الثالثة)	الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز بدائرة زاوية كنتة. الحصة رقم 03: فتح 29 كلم مسار فلاحي على مستوى الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز بدائرة فونوغيل. الحصة رقم 04: فتح 20 كلم مسار فلاحي على مستوى الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز بدائرة تسابيت. الحصة رقم 05: فتح 20 كلم مسار فلاحي على مستوى	كلم كلم كلم	20 20 125	00 00 00				الاشغال. مواصفات المشروع وضعت، انطلاق الاشغال بعد إعادة بعث العملية.

	الاراضي الفلاحية المتحصل عليها عن طريق الامتياز بدائرة اوقروت. **الحصة رقم 06: تزويد الاراضي الفلاحية المتحصل عليها ن طريق الامتياز بخطوط كهربائية متوسطة و منخفظة الجهد** (MT/BT)							
التأطير (الحصة الاولى)				**155.00**		**00**	**00**	**عملية موجهة للمدارس القرآنية في المزارع.**
التأطير (الحصة	**انشاء مزرعة بيداغوجية ملحقة ITMAS- تيميمون** **الحصة رقم 01:** 1 تهيئة قطعة أرضية مساحتها 03 هكتار 2 انشاء و تجهيز بناء بيداغوجي	**هك** **وحدة**	**03** **01**	**00** **00**				

الثانية)	3 -انهاء المرقد الموجود لاستقبال الفلاحين بما في ذلك التوسعة، تهيئة قاعة الاطعام و المطبخ الموجودين. 4 -انجاز سياج Zimmerman 5 -انجاز سياج بناء **الحصة رقم 02** 1 شراء تجهيزات الري لقطعة أرضية تمتد على مساحة 1 هكتار 2 شراء معدات فلاحية بمواصفات (جرار، جرار صغير، صهريج، عربة و معدات الحرث). 3 شراء بيت بلاستكي متعدد القبب 4 شراء خط رش محوري بإمتداد 1 هكتار 5 شراء حافلة صغيرة. **الحصة رقم 03:** 1 -بناء حوضين (02) للتخزين. 2 شبكة ري	**وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة** **وحدة**	**01** **01** **01** **01** **01** **01** **01** **01** **01**	**00** **00** **00** **00** **00** **00** **00** **00** **00**	**155.000**	**1.335**	**00**	**اختتام الدراسات، مواصفات المشروع وضعت، العملية جمدت**

		وحدة	01	00				
التأطير (الحصة الثالثة)	انشاء مزرعة بيداغوجية ملحقة بـ: ITDAS السبع الحصة رقم 01: انجاز قاعة بيداغوجية الحصة رقم 02: تهيئة قاعة استقبال للفلاحين. الحصة رقم 03: تجهيز القاعة البيداغوجية الحصة رقم 04: تجهيز قاعة الاستقبال الحصة رقم 05: 1 شراء معدات فلاحية بمواصفات (جرار، جرار صغير، صهريج، عربة و معدات الحرث). 2 شراء بيت بلاستيكي متعدد القبب. 3 شراء خط رش محوري بإمتداد 1 هكتار.	وحدة وحدة وحدة وحدة وحدة وحدة وحدة وحدة وحدة	01 01 01 01 01 01 01 01 01	00 01 00 01 00 00 00 00 00	155.00	8.780	8.580	انتهاء الاشغال في تهيئة و تجهيز قاعة الاستقبال للفلاحين المشروع قيد الدراسة

	الحصة رقم 06: 1 توفير مراجع فلاحية خاصة. 2 معدات الاعلام الالي سمعي بصري							**المشروع قيد الدراسة**
دراسة، انشاء و تجهيز مذبح بأدرار	**دراسة، انشاء و تجهيز مذبح بأدرار**	**وحدة**	**01**	**00**	**500.00**	**3.618**	**00**	**الدراسة على وشك الانتهاء**

جدول رقم 3-2 يبين نسبة تقدم برنامج التطور الفلاحي الى غاية 2016/12/31

العمليات	**الانجازات**	**الوحدة**	**التناسق الجسدي**		**التناسق المالي (دج)**			**ملاحظة**
			الهدف	**الانجاز**	**المبلغ**	**الالتزام**	**الاستهلاك**	
تزويد اراضي MEV بالكهرباء (الحصة الاولى)	**تزويد الاراضي بالكهرباء متوسطة الجهد على مسافة 400 كلم.**	**كلم**	**400**	**00**	**1.000.000**	**1.000.000**	**00**	**وضع مواصفات المشروع، العملية جمدت**

فتح مسارات فلاحية	**فتح 125 كلم من المسارات الفلاحية على مستوى** PMV	**كلم**	**125**	**00**	**250.000**	**250.000**	**00**	**المناقصة اطلقت، إلغاء الاعلان بسبب تجاوز** AP **إعادة اطلاق المناقصة بعد إعادة بعث الاشغال (العملية جمدت)**
انشاء إجراءات هيكلية في أراضي MEV و الاراضي عن طريق الامتياز بولاية ادرار	- تزويد PMV بالكهرباء على امتداد 199 كلم - فتح 100 كلم من المسارات الفلاحية.	**كلم** **كلم**	**199** **100**	**00** **00**	**598.647**	**596.647**	**00**	**مواصفات المشروع وضعت.** **مواصفات المناقصة وضعت (العملية تجمدت)**
دراسة، انشاء	- دراسة - انشاء							- انتهاء الدراسة - مواصفات المشروع

و تجهيز مقر للقسمة الفلاحية دائرة ادرار	- تجهيز	**وحدة**	**01**	**00**	**28.000**	**1.100**	**554**	للانجاز وضعت (العملية جمدت)
دراسة، انشاء و تجهيز مقرين (2) للقسمة الفلاحية على مستوى دائرتي تيميمون و اولف	- دراسة - انشاء - تجهيز	**وحدة**	**02**	**00**	**54.000**	**1.700**	**662**	- انتهاء الدراسة - مواصفات المشروع للانجاز وضعت **(العملية جمدت)**

المصدر:مديرية الفلاحة لولاية أدرار